أثر التحول من التخطيط الشامل إلى التخطيط الإقليمي في زيادة عدد المدن بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠١٠

عبدالهادي قبلان العنزي[١]

إصدار مارس لعام ٢٠١٨ م
شعبة البحوث الجغرافية

أولا: المنهجية:

١-١ المقدمة:

---

[١] باحث بقسم جغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.

" بدأت المملكة العربية السعودية بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف الستينيات الميلادية من القرن الماضي، وما أن بدأت عملية التنمية فيها حتى بدأت بعض المراكز الحضرية تستأثر بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية، مما أدى إلى انتعاش هذه المراكز اقتصادياً واجتماعياً حيث تركزت الخدمات العامة والتجارة والصناعة بالإضافة إلى وجود الإدارات الحكومية الرئيسة وفروعها بها، فأخذت هذه المراكز تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية ومن المدن الصغيرة، وقد أدى تزايد أعداد المهاجرين وتركزهم في هذه المراكز إلى التضخم السكاني بها مما شكل عبئا كبيراً على هذه المراكز وذلك بسبب انخفاض المستوى التعليمي، والثقافي، والصحي، والوعي، وقلة المهارة والخبرة للمهاجرين، حيث أنهم ينتقلون إلى المدينة بعقلية لا تتلاءم مع المجتمع الحضري، وبالتالي فإنهم يحتاجون إلى وقت طويل للتأقلم مع الحياة الجديدة، لذلك فإن المدن الرئيسة بدأت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية. ويؤدي تفريغ المناطق الريفية من سكانها ونزوحهم إلى مناطق أخرى إلى اختلال كبير في التوزيع السكاني فتصبح هناك مناطق خالية من السكان ومناطق مزدحمة، وذلك بسبب مساحة المملكة الشاسعة. ونتيجة لهذا الخلل في التوزيع السكاني والعمل على الحد من الهجرة فقد بدأت المملكة في الأخذ بمبدأ التخطيط الإقليمي لتحقيق التوازن في التنمية بين مناطق المملكة المختلفة اقتصادياً واجتماعياً، وزيادة مساهمتها في التنمية الشاملة " (العقيلي، ٢٠٠٩م، ص ٣٧٣).

لهذا السؤال الذي يطرح نفسه: هل مكن تغير سياسات التنمية والتخطيط من التخطيط الشامل إلى التخطيط الإقليمي من النهوض بأقاليم المملكة ؟

١-٢ مشكلة وتساؤلات الدراسة:

" مع الزيادة في عدد سكان المدن السعودية والهجرة المستمرة إليها والتي لم تتوقف بدأت الدولة في إعادة النظر في عملية التخطيط للتنمية، فبدأت منذ الخطة الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠م) تتجه نحو التخطيط الإقليمي بدلاً من التخطيط الشامل وتوزيع التنمية على مناطق المملكة المختلفة حيث أن الفجوة بين المناطق أصبحت

كبيرة، ولذلك ومن أجل إيجاد التوازن في عملية التنمية بين المناطق أصبح التخطيط الإقليمي أساساً للعملية التنموية في المملكة" (العقيلي، ٢٠٠٩م، ص٣٧٤).

ومن ثم وضعت الدولة في نهاية الخطة السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) الاستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم فيها اختيار مراكز النمو بمستوياتها الثلاث (الوطنية، الإقليمية، المحلية)،وبدأ التخطيط الإقليمي فعلا في المملكة من بداية الخطة السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) حيث تم اختيار ١٣٥ مركزا للنمو موزعة على جميع مناطق المملكة وستكون العامل المساعد في وصول التنمية وانتشارها على كامل الحيز الوطني وتحقيق الهدف الرئيس من التنمية وهو التوازن التنموي بين المناطق الثلاث عشرة في المملكة.

وإذا كانت السنوات الأخيرة كما ذكر العقيلي قد شهدت هجرة عكسية من المدن الرئيسية إلى المدن المتوسطة والصغيرة، كما شهدت المدن هجرة من القرى أو الهجر أو حتى توطن واستقرار من أبناء البادية، فهل انعكس ذلك على زيادة عدد المدن بالمملكة العربية السعودية خلال فترتين إحداهما قبل اتباع سياسة التنمية الإقليمية بالمملكة والأخرى بعد اتباعها ؟

١-٣ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن أثر اتباع التخطيط الإقليمي - تلك السياسة التنموية المتبعة في المملكة منذ الخطة الخمسية السابعة - في زيادة عدد المدن خلال فترة زمنية قد شهدت سياسة التخطيط الشامل من جهة وسياسة التخطيط الإقليمي من جهة أخرى.

١-٤ فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على فرضية واحدة وهي أنه من المفترض أن لأقطاب النمو أي لمراكز النمو سواء الوطنية أو الإقليمية أو المحلية والتي يبلغ عددها كما سبق الذكر ١٣٥ مركزا أثرفي زيادة عدد المدن بالمملكة خلال الفترة المدروسة.

مما لا شك فيه أن تحقيق هذه الفرضية تمكن من الإجابة على كل التساؤلات السابقة، مما يعني أن هناك تكامل بين التساؤلات والفروض والأهداف بالإشكالية المقترحة للبحث. وإذا ثبت صحة هذه الفرضية لكان هذا خير دليل على نجاح سياسة التخطيط الإقليمي، وإذا ما ثبت عكس ذلك لكان على الجهات المنفذة لبرامج وخطط التنمية بالمملكة إعادة النظر فيما تقوم به من أعمال.

١-٥ أهمية البحث:

مما لا شك فيه أن خطط وبرامج التخطيط التي توضع لأية دولة أو منطقة بحاجة مستمرة إلى تقييم، للاستمرار في سياسة التنمية المتبعة أو العدول عنها. ويعد هذا

البحث وجه من أوجه التقييم المختلفة التي يمكن من خلالها تقييم التخطيط الإقليمي كسياسة تنموية تتبعها المملكة لإعادة التوازن بين مدن تتجاوز المليون وأخرى لا تزيد عن بضعة آلاف نسمة.

١-٦ مصادر الدراسة.

سوف تعتمد الدراسة على العديد من مصادر المعلومات منها:

- الكتب والأبحاث والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسةللاستفادة من أدبيات هذه الدراسات في كيفية الكتابة بأسلوب علمي أولا، وللحصول على بيانات تخص الموضوع (التحضر)، أو المكان (مدن المملكة) ثانيا.
- البيانات والإحصاءات المنشورة من قبل هيئة الإحصاءات العامة والممثلة في نتائج تعدادي ١٩٩٢م، ٢٠١٠م.

١-٧ المنهج.

يعد التحليل الكمي الطريقة الأنسب في معالجة البيانات الإحصائية لما لها من قدرة في تصنيف البيانات وحساب المعدلات، كما يعد الإخراج الخرائطي باستخدام برنامج ARC-GIS من الأدوات الداعمة لهذا الطريقة.

١-٨ الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولتالتحضر في المنطقة العربية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص من أهم هذه الدراسات:

- دراسة (الجابري، ٢٠٠٨م)،التحضر في المملكة العربية السعودية، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على سمات النظام الحضري السعودي خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٤م، هدفت الدراسة إلى تحديد المراحل التي مرت بها عملية التحضر بالمملكة ودراسة التباين في مستويات التحضر ومعدلات النمو السكاني بين مناطق المملكة الإدارية، والتعرف على العوامل المفسرة لهذا التباين، إضافة إلى تقدير الحجم السكاني لبعض المدن السعودية، وتشكيل الهرم الحضري السعودي الحالي والمقترح، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لرسم صورة عن خصائص النسق الحضري السعودي ودعم ذلك بتطبيق بعض القوانين المتعلقة بدراسة التوزيع الحجمي، مثل مؤشر الهيمنة الحضري وقاعدة الرتبة والحجم، كما تم تطبيق معادلة التغير السكاني لتقدير أعداد السكان المتوقعة في المدن السعودية عام ٢٠٠٤م. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:عدم وجود تنظيم هرمي متوازن للمدن السعودية، وتراجع معدلات النمو السنوي للسعوديين، وعدم ابتعاد التوزيع الفعلي للمدن السعودية كثيرا عن التوزيع النظري لقاعدة الرتب والحجم، وأخيرا وجود انخفاض في أحجام المدن المتوسطة والصغيرة.

مما لا شك فيه أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة تعكس إلى أي مدى تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الراهنة المقترحة للبحث.

- في محاولة لتعريف المدينة السعودية قام السرياني بدراسة المدن استناداً على نتائج تعداد ١٩٧٤م، موظفاً المعياريين الديموغرافي والوظيفي وتوصل إلى أن هناك ٤٨ مدينة في المملكة عام ١٤٠٨ه.

- قام (مصيلحي، ٢٠٠٠م)بقياس أهمية مواقع ١٤٧ مدنية سعودية من خلال ما أسماه بمعامل إمكانيات الموقع الذي اعتمد في حسابه على درجة اتصال المدن بشبكات النقل والاتصال، المتمثلة في عدد الطرق الداخلة والخارجة من المدينة، وعدد المطارات والموانئ، وعدد المعابر البرية الدولية، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمة الهاتفية.

- أما (العنقري، ١٩٨٧م) فقد ركز على أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية بناء على بيانات تعداد ١٩٧٤م، حيث قام باختبار فرضين، أولهما يقول "بأن توزيع المدن في المملكة يتخذ الشكل اللوغاريتمي المنتظم". بينما تذهب الثانية للقول "بأن نمط توزيع المدن داخل كل منطقة من المناطق الرئيسة يتخذ شكل المدينة المسيطرة".

-هناك دراسة خاصة بـ (مكي،١٤٠٧ه) للتوزيع الحجمي للمدن في المملكة بناء على بيانات تعدادي ١٩٦٢م و١٩٧٤م، لخص من خلالها القول بأن نمط التوزيع الحجمي للمراكز المدنية غير متوازن في مختلف أقاليم المملكة بحيث توجد بعض الأحجام في بعض الأقاليم، في حين لا توجد في أقاليم أخرى. وقد حاول مكي في عام (١٤١٥ه) الربط بين مراحل التحضر ومراحل عمليات النمو الاقتصادي في المملكة التى لا تزال تمر بمرحلة نمو سريع وأن المدن لم تصل إلى مرحلة التشبع التي لوحظت في كثير من الدول المتقدمة مما يعني أن هذه الدراسة لمكي كانت قبل اتباع سياسة التنمية الإقليمية بالمملكة.

-اهتم (الجار الله، ١٩٩٦م) بالنظام الحضري في المملكة من خلال عدد من الدراسات حيث ركزت أحداها على فحص صيغة مقترحة لقاعدة المرتبة-الحجم من قبل الحميدي (١٩٩٦م)، فقام بتطبيق الصيغة المقترحة ومقارنة نتائجها بالصيغة المعروفة، وتوصل إلى أن الصيغة التقليدية تعمل على تضخيم الأحجام النظرية للمدن ومن ثم لا تعطي نتائج دقيقة.

- دراسة أخرى لـ (جارالله،٢٠٠٠م) حاول فيها تقديم تعريف إجرائي للمدن السعودية بتوظيف معيار مركب وباستخدام أسلوب المكونات الأساسية، فتوصل إلى تعريف خمسة مستويات من المدن السعودية حسب خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

- تناول (الخريف، ١٩٩٨م) الأسس المستخدمة في تعريف المدن وتقويمها وذلك من أجل الوصول إلى التعريف المناسب للمدينة السعودية. كما اهتم بالتعرف على

خصائص المنظومة الحضرية السعودية ومعدلات نمو المدن السعودية وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢م).

- دراسة (سلامة، ٢٠١١م): نظم المعلومات الجغرافية بين الطبوغرافيا والتعمير الحضريبالمملكة العربية السعودية، تناول من خلالها توزيع ٢١٢ مدينة بالمملكة بالنسبة لطبوغرافية سطح الأرض؛وتوصل إلى أنه إذا كان من البديهي أن يتأثر الغطاء الحضري بعناصر البيئة الطبيعية ومنها الطبوغرافية، فإن الجديد الذي يحمله هذا البحث هو استخدامه لنظم المعلومات الجغرافية لما لديها من قدرة في الإجابة عن كل التساؤلات في الدراسة بكل دقة؛ حيث تعد نظم المعلومات الجغرافية أداة تستخدم قدرات الحاسب الآلي للإجابة عن الأسئلة ذات السياق الجغرافي.

- دراسة (سلامة، ١٩٩٣م): التحضر بالقليوبية خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٨٦: حيث تناول الخصائص الأساسية للمدن بمحافظة القليوبية في مصر كظاهرة حضرية من حيث: حجم سكان الحضر، درجة التحضر، معدل التحضر، عدد الوحدات الحضرية، توزيع سكان الحضر حسب فئات أحجام المدن، حجم الوحدات الحضرية، واستخدم معامل الارتباط للربط بين هذه العناصر وتطور عدد العاملين في الأنشطة غير الزراعية.

- دراسة (سلامة، ٢٠٠٦م): الحيز العمراني وإشكالية التحضر بمحافظة الغربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث توصل أنه رغم عدم زيادة عدد المدن خلال الفترة المدروسة، فأنها قد شهدت عملية تحضر واضحة، بعضه تم داخل الحيز العمراني لمدن محافظة الغربية، والبعض الأخر خارج الحيز العمراني لهذه المدن بالقري التي التحمت مورفولوجيا بالمدينة.

١-١٠ الإطار المكاني والفترة المدروسة.

تعد الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م، الفترة المناسبة للدراسة الراهنة...لماذا ؟ لان الدراسة تهدف كما سبق الذكر إلى الكشف عن أثر اتباع التخطيط الإقليمي في زيادة عدد المدن خلال فترة زمنية قد شهدت سياسة التخطيط الشامل من جهة وسياسة التخطيط الإقليمي من جهة أخرى، وبما أن هذه السياسة التنموية انطلقت عام ٢٠٠٠م، فلابد من الاستعانة بنتائج تعداد قبل هذا التاريخ، وهو تعداد ١٩٩٢م، كما أنه لابد من الاعتماد على نتائج تعداد بعد هذا التاريخ. ومن الجدير بالذكر أن المملكة قد أجرت تعداد في عام ٢٠٠٤م، ولكن لن يتم الاعتماد عليه والسبب لأن أول برنامج لتطبيق خطة التنمية الإقليمية كما سلف الذكر كان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، مما يعني أن تعداد ٢٠٠٤م قد أُجري خلال فترة هذا البرنامج، وبالتالي لم تظهر فيه من وجهة نظر الباحث نتائج تطبيق خطة التنمية الإقليمية بشكل واضح، لهذا سوف يعتمد البحث على نتائج تعداد ٢٠١٠م. مما يُعني أن الدراسة سوف تقوم على المقارنة بين نتائج تعدادي ١٩٩٢م و٢٠١٠م.

تغطى الدراسة الراهنة المملكة العربية السعودية بالكامل، تماماً مثل دراسة: (الجابري،٢٠٠٨م): التحضر في المملكة العربية السعودية، أيضًا دراسة(الخريف، ١٩٩٨م): التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، بالإضافة إلى دراسة (الجار الله، ٢٠٠٠م): نحو تعريف إجرائي للمناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية وغيرهم من الدراسات. لكن على أي مستوى مكاني من المستويات المكانية للسعودية ؟

تقسم المملكة العربية السعودية إلى مناطق وعددها ١٣ منطقة إدارية، وكل منطقة تضم مجموعة من المحافظات ويبلغ عدد المحافظات ١٠٥ مقسمة إلى فئات (أ – ب)، بالإضافة إلى ١٣ مقر منطقة إدارية، مما يُعني أن إجمالي عدد المحافظاتومقرات المناطق الإدارية ١١٨ محافظةً ومقرًا، كما تقسم المحافظات إلى عدد من المراكز الإدارية التي أيضا تم تقسيمها إلى فئتين أيضا هما (أ – ب) والتي يصعب حصرها، لهذا السؤال الذي يطرح نفسه هل المستوى المكاني المستخدم في الدراسة الراهنة سيكون المناطق أم المحافظات ومقرات المناطق الإدارية ؟

مما لاشك فيه أن موضوع التحضر قد سبق دراسته على يد نزهة الجابري ورشود الخريف بالإضافة إلى محمد صالح السرياني وأحمد الجار الله وآخرين، والمستوى المكاني الذي استخدم في معالجة الموضوع كان المناطق الإدارية الـ١٣، لهذا تحاول الدراسة الراهنة أن تأتي بجديد وهو معالجة الموضوع على مستوى المحافظات، حيث عالجت جميع الدراسات السابقة موضوع التحضر على مستوى المناطق فقط.

ويضاف إلى هذه الحجة حجة أخرى وهي مراكز النمو، تلك المدن التي اعتمدت عليها المملكة العربية السعودية لنشر التنمية الإقليمية على المستويات الثلاث: الوطنية والإقليمية والمحلية، مما يُعني ببساطة محاولة أن تذهب التنمية إلى أدني مستوى مكاني بالمملكة. لهذا سوف تعتمد الدراسة الراهنة في الكشف عن التحضر من خلال زيادة عدد المدن وتحليل أثر مراكز النمو على مستوى المناطق الإدارية والمحافظات معاً.

مما لاشك فيه أن مقارنة عدد وتوزيع المدن في عام ٢٠١٠م بعام ١٩٩٢م تستوجب توفيق أوضاع المدن أولاً والمحافظات والمناطق الإدارية ثانياً، وذلك لتطور الحدود الإدارية على كافة المستويات المكانية للمملكة خلال الفترة المدروسة.

١-١٠-١ المدن:

بلغ عدد مدن المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٢م (١٧٧) مدينة، بينما يصل عدد المدن بالمملكة في عام ٢٠١٠م إلى (٢٤٥) مدينة، كما يتضحمن خلال الخريطة (١) و(٢).

مما يُعني أن عدد مدن المملكة قد ازداد بمقدار ٦٨ مدينة، لكن الملفت للنظر أن بعضاً من مدن المملكة بتعداد ١٩٩٢م غير مدرجة بقائمة المدن في عام ٢٠١٠م، ويعود هذا إلى عدة أسباب استوجبت معها تعديل قائمة المدن ١٩٩٢م.

من هذه الأسباب التي استوجبت تعديل قائمة المدن هي:

- ضم مدن صغيرة إلى مدن كبيرة مجاورة لها.

تعرضت كثير من المدن الصغيرة إلى الضم الإداري إلى مدن أخرى أكبر منها، كما هو الحال بالنسبة لمدينتي قارا واللقائط الاتي ضُمتا إلى مدينة سكاكا (أمانة منطقة الجوف)، ومدينة الشقة السفلي ضُمت إلى بريدة (أمانة منطقة القصيم)، ومدينتي نهوقة وبرك ضُمتا إلى مدينة نجران (أمانة منطقة نجران)، ومدينة الحرف ضُمت إلى مدينة بيشة (WWW@WIKIPEDIA.COM). لهذا اختفت أسماء هذه المدن من قائمة مدن المملكة التي تزيد عن (٥٠٠٠) نسمة في عام ٢٠١٠م، ومن ثم تم تعديل وضع هذه المدن عام ١٩٩٢م، حتى يتسنى تتبع تطور هذه المدن.

- مدن تغير اسمها خلال فترة الدراسة.

كما هو الحال بالنسبة لمدينة البوطة التي تغير اسمها إلى مدينة سراة عبيدة كما ورد على لسان مسفر بن أحمد الوادعي مدير بلدية محافظة سراة عبيدة ، ١٤٢٤/١٠/٢٠ه (محافظة سراة عبيدة) ونشر أيضا بجريدة الرياض (العدد ١٤٢١٩، ٢٠٠٧/٥/٣٠م)، ومدينة الخرج التي تغير اسمها إلى مدينة السيح (جريدة الرياض، العدد ١٤٢٠٥، ٢٠٠٧/٠٥/١٦م).

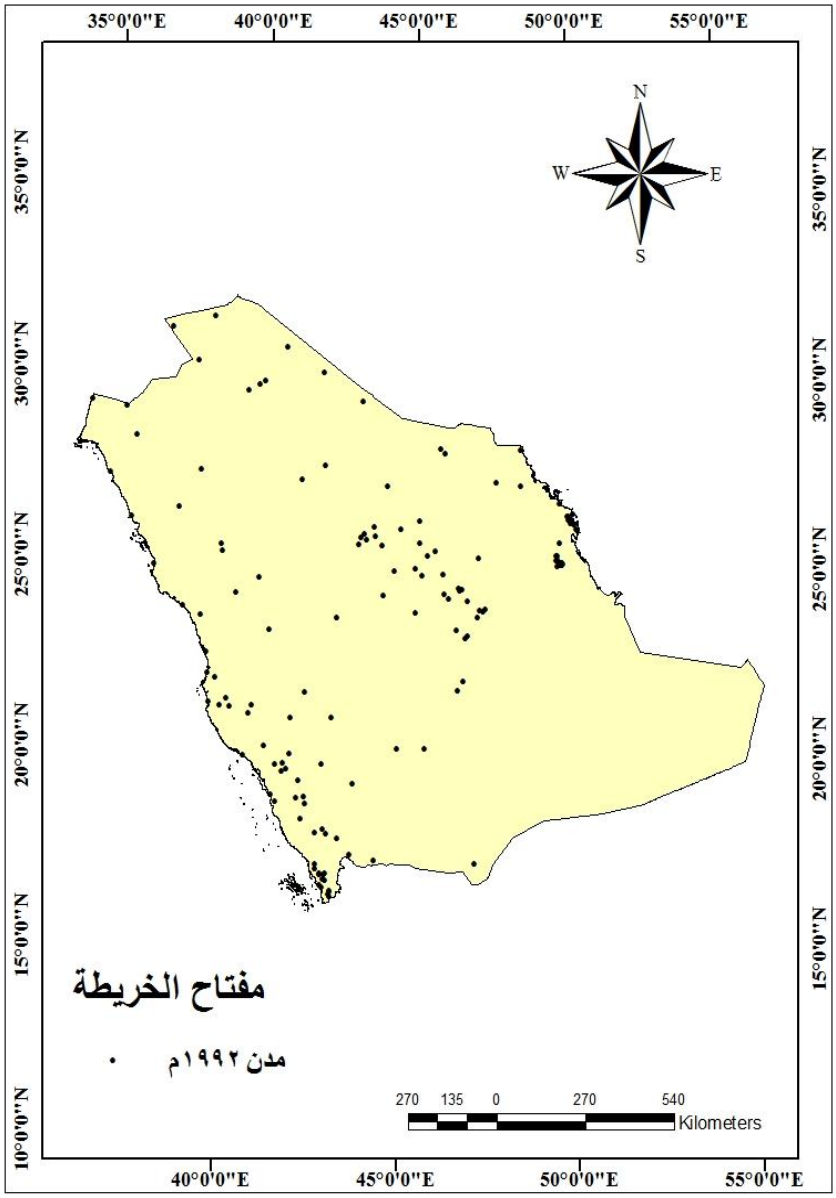

خريطة(١) مدن المملكة العربية السعودية وفق تعداد ١٩٩٢م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

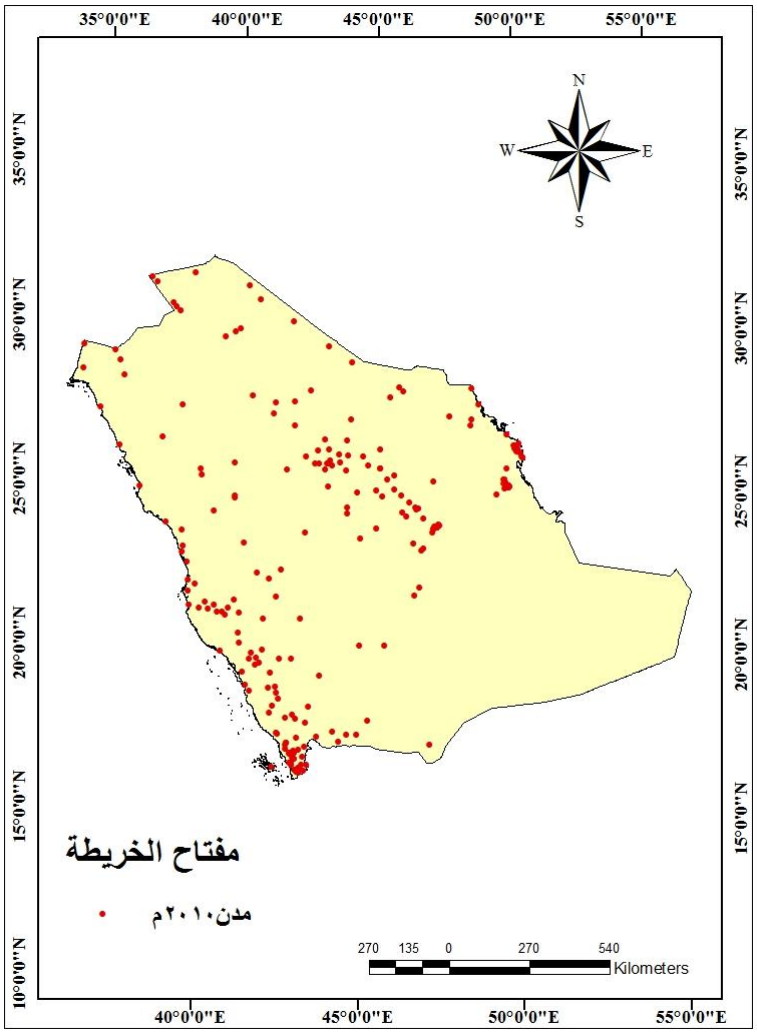

خريطة (٢) مدن المملكة العربية السعودية وفق تعداد ٢٠١٠م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

- **مدن منفصلة رصدها التعداد معاً.**

كما هو الحال بالنسبة لمدينتي المبرز والهفوف على الرغم من انفصالهما مكانياً، إلا أن تعداد ٢٠١٠م رصد حجم سكانهما معاً. زد على ذلك مدينة الشعبة الواردة بقائمة مدن ١٩٩٢م أضيفت إلى مدينة المبرز والهفوف (جريدة الإحساء نيوز، ٢٠١١/٠٨/٢٥م)، لهذا تم دمج المدن الثلاث بتعداد ١٩٩٢م في مدينة واحد فقط كما هو الحال بتعداد ٢٠١٠م.

- **مدن شكلت معاً مجمع حضري:**

كما هو الحال بالنسبة لمدن (اللدام والخماسين والنويعمة) التي ورد ذكر كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى في تعداد ١٩٩٢م، إلا أنهم في تعداد ٢٠١٠م شكلوا معاً مجمع حضري جديد يسمى بمدينة وادي الدواسر(WWW@WIKIPEDIA.COM) لذا تم ضم هذه المدن في تعداد ١٩٩٢م كما هو الحال بتعداد ٢٠١٠م.

لم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل أيضا انضمت مدن بحرة المجاهدين وحدا الجديدة وحدا القديمة إلى مدينة بحرة في مجمع حضري يحمل اسم مدينة بحرة، لهذا تم تعديل وضع هذه المدن بتعداد ١٩٩٢م كما هو الحال بتعداد ٢٠١٠م.

ونتيجة لعمليات الضم انخفض عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن (٥٠٠٠) نسمة عام ١٩٩٢م من ١٧٧ مدينة إلى ١٦٤ مدينة فقط ، ومن ثم زاد الفارق بين مدن ١٩٩٢م ومدن ٢٠١٠م إلى ٨١ مدينة.

١-١٠-٢ المحافظات:

تعد محافظة رياض الخبراء إحدى محافظات منطقة القصيم التى ظهرت بعد تعداد ١٩٩٢م حيث كانت مجرد جزء أو مركز تابع لمحافظة البكيرية ، ثم ظهرت بتعداد ٢٠١٠م كمحافظة مستقلة ، لهذا اقتطاع محافظة رياض الخبراء من محافظة البكيرية وظُهرها كمحافظة مستقلة بتعداد ٢٠١٠م قد يؤثر سلباً في التحضر بمحافظة البكيرية، لهذا تم ردها إلى محافظة البكيرية مرة أخرى. ومن ثم تراجع عدد محافظات المملكة فضلا عن مقرات إمارة المناطق الإدارية من ١١٩ محافظة إلى ١١٨ محافظة، كما يتضح من خلال خريطة (٣).

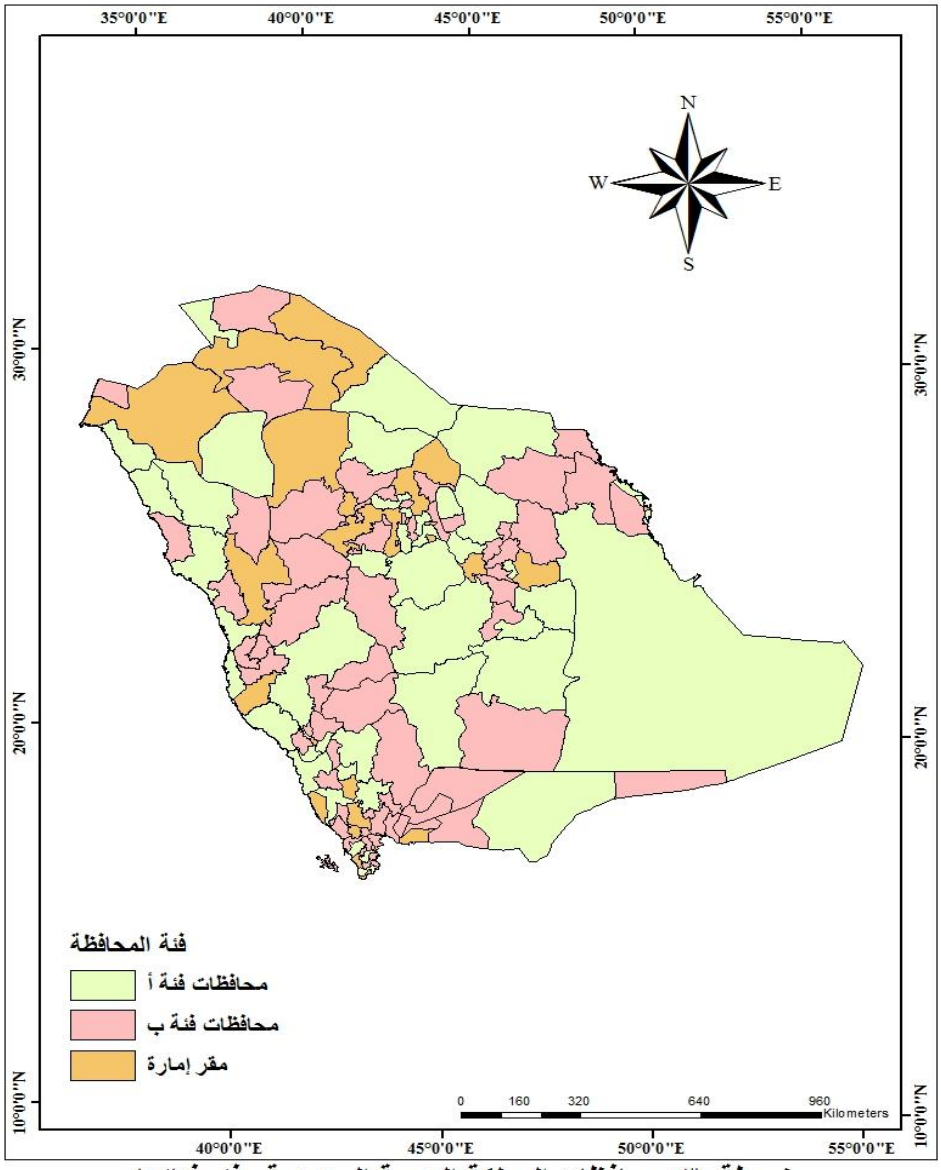

خريطة (٣) محافظات المملكة العربية السعودية وفق فئاتها

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

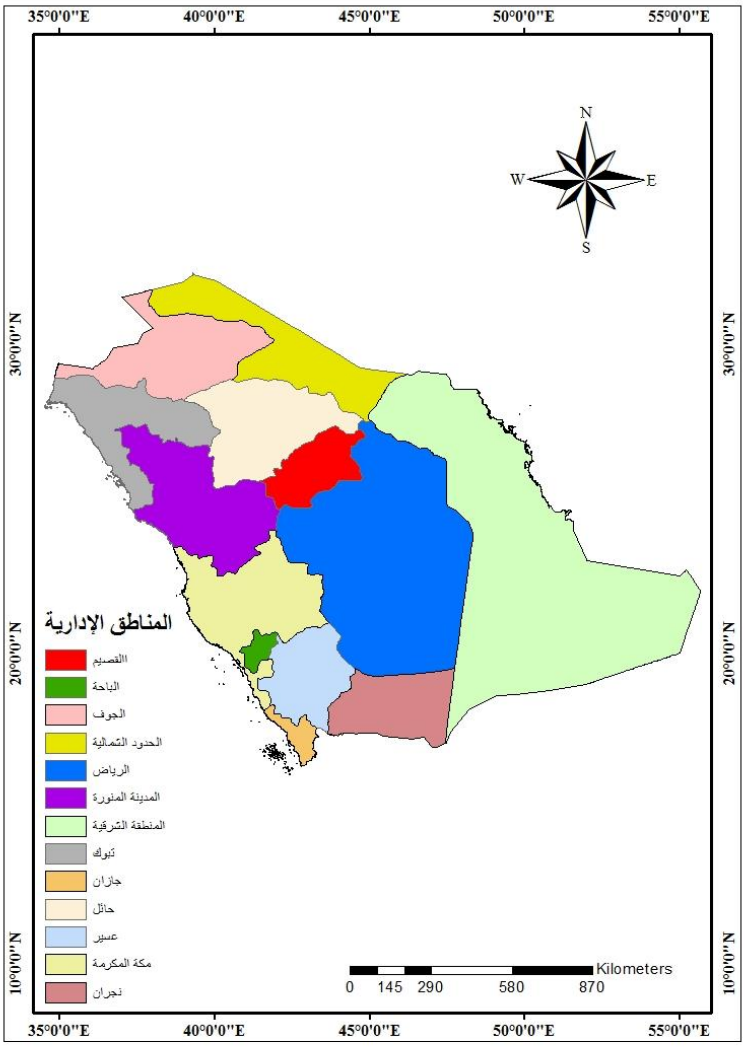

خريطة (٤) المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

١-١٠-٣ المناطق الإدارية:

كما يتضح من خلال خريطة (٤) يوجد بالمملكة العربية السعودية ثلاثة عشر منطقة إدارية لكل منطقة عاصمة غالباً ماتكون المدينة الأكبر حجماً ويوجد بها التمثيل الإداري للمنطقة (إمارة المنطقة)،ويصغرهذه المدينة مدن أخرى تكون مقرات للمحافظات التابعة للمنطقة (الجخيدب، ١٤٣٠، ص٤).

تعد محافظة الخرخير إحدى محافظات منطقة نجران بتعداد ٢٠١٠م، بعد أن كانت تابعة للمنطقة الشرقية بتعداد ١٩٩٢م، مما يؤثر سلبًا على حجم سكان المدن وإجمالي سكان المنطقة الشرقية وغيرهما من المعايير المختلفة، ومن ثم تم رد محافظة الخرخير إلى المنطقة الشرقية واقتطاعها من منطقة نجران كما كانت عام ١٩٩٢م.

١-١١ مراحل إعداد البحث:

إعداد هذا البحث مر بالعديد من المراحل:

١- مرحلة جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة حيث واجهة الباحث العديد من المعوقات والصعوبات والتي تكمن في المعلومات والبيانات وطريقة جمعها حيث لم تكن البيانات والإحصاءات متوفرة لدى الهيئات والمنظمات ذات العلاقة خاصة البيانات التي المتعلقة في تعداد ١٩٩٢م. مما اضطر الباحث للبحث عن تلك البيانات في الدوريات والكتب والرسائل الجامعية ومقارنتها بهدف الوصول إلى بيانات دقيقة وذات مصداقية تخدم الهدف الأساسي لموضوع الدراسة منها على سبيل المثال الغامدي، عبداللهأحمد (١٩٩٢م): (التوزيع الإقليمي للمدن السعودية عام١٤١٣هـ،١٩٩٢م)، الدارة، المملكة العربية السعودية، ص- ص 100-112. والربدي، محمد صالح (٢٠٠٥م): دراسات في سكان المملكة العربية السعودية – المصادر والمعلومات والبيانات السكانية، الرياض، ص-ص:311-340 والعنيزان،عبداللهصالح (٢٠١٢م): المملكةالعربيةالسعودية حقائق وأرقام – الطبعة الأولى،الرياض،ص-ص: ١٦-١٧.

٢- قام الباحث في هذه الخطوة في البحث في العديد من الكتب و المراجع و المجلات العلمية و الرسائل الجامعية و التي تحدثت عن التحضر كموضوع لها و لكن تبين للباحث أن أغلب هذه الكتب و المجلات تحدثت عن هذا الموضوع على مستوى مناطق المملكة مما ساهم في قصورالباحث في الاعتماد على هذه المراجع كمدخل عامة للدراسة على اعتبار أنها دراسة تحليلية إحصائية.

٣- قام الباحث بإنشاء قاعدة بيانات مستخدماً برنامج Excel بهدف ترتيب وتنظيم البيانات التي سبق وأن جمعها ومن ثم ربطها ببرنامج ARC-GIS للاستفادة منه كأداة في إنتاج وإخراج الخرائط المتعلقة في مجال الدراسة.

٤- قام الباحث في هذه المرحلة في التحليل والتفسير لمواضيع الدراسة مستخدما الأساليب الإحصائية المناسبة في ذلك مثل التحليل الكمي والذي يعتبر الأنسب في معالجة البيانات الإحصائية لما لها من قدرة في تصنيف البيانات وحساب المعدلات والنسب.

٥- توصل الباحث في المرحلة الأخيرة من إعداد الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

ثانيا : مراكز النمو ودورها في زيادة عدد المدن:

٢-١ مقدمة:

" إن مراكز النمو هي الأساس الذي تعتمد عليه استراتيجية التنمية في المملكة، وهي عبارة عن قنوات لنقل الجهود التنموية التى في النهاية تحقق التوازن الإقليمي " (العقيلي، ٢٠٠٩، ص٣٨٢).

" بدأ التخطيط الإقليمي فعلا في المملكة من بداية الخطة السابعة[٢] عندما بدأت الدولة بإنشاء الجامعات في مناطق المملكة المختلفة، وكما بدأت الدولة في توزيع المشاريع التنموية على المناطق، وذلك من أجل تنمية هذه المناطق للمحافظة على ما تبقى من السكان في أماكنهم ومدهم بكامل الخدمات التى يحتاجون إليها. كما أن الدولة بدأت في تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية[٣] والتى تقوم على أساس اختيار مراكز للنمو وإيجاد محاور للتنمية تكون مراكز النمو محورها. فقد تم اختيار ١٣٠[٤] مركزا للنمو موزعة على جميع مناطق المملكة وستكون العامل المساعد في وصول التنمية وانتشارها على كامل الحيز الوطني وتحقيق الهدف الرئيس من التنمية وهو التوازن التنموي بين المناطق الثلاث عشرة في المملكة " (العقيلي،٢٠٠٩م، ص٣٨١).

ومما هو جدير بالذكر " إن اختيار مراكز النمو يتم حسب معايير محددة، تم تقسيمها إلى سبعة معايير، واكبت هذه المعايير التطور الذي حدث على نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٢ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٧هـ. المعايير هي:

- النظام الإداري في الدولة والمتمثل في نظام المناطق.
- التركز النسبي للسكان في المدن.
- الموقع الجغرافي وارتباطه بطرق المواصلات.
- إمكانات النمو.

---

(٢)لقد مر التخطيط في المملكة من أجل التنمية بعدة مراحل: بدأ بمرحلة المشاريع الأولية مثل مشروع وادي السرحان لتوطين البدو، ثم مشروع تحسين المراعي في المنطقة الشمالية، ثم انتقل التخطيط في المملكة من مرحلة المشاريع الأولية إلى مرحلة التخطيط الشامل من خلال خطط خمسية انطلق أولها (١٩٧٠-١٩٧٥م).

(٣)"ترتكز الاستراتيجية العمرانية على تحقيق التكامل بين أجزاء الوطن بهدف توسيع حجم السوق الداخلي واستغلال الموارد الاقتصادية في المناطق النائية وتخفيف حدة التفاوت في المستويات المعيشية للمناطق المختلفة وتحسين هيكل منظومة المدن. أن العلاقة بين التنمية السكانية وخطط التنمية الوطنية تتطلب تركيز الأنشطة الاقتصادية في عدد محدود من المدن وإيجاد مراكز نمو وتفعيل أنشطتها على المستوى الوطني والتوسع في المجمعات القروية مع تفعيل التنسيق بين الأجهزة المركزية والأجهزةالإقليمية والمحلية" (جريدة اليوم، تاريخ ٢٠٠٣/٠٤/٠٥م).

(٤)مما هو جدير بالذكر أن عدد مراكز النمو يختلف من دراسة إلى أخرى، فورد هنا بدراسة محمود بن سليمان العقيلي ١٣٠ مركز، بينما ورد بدراسة نزهة الجابري ١٣٥ مركزا، وجاء أخيرا بدراسة خالد مطلق النفاعي ١٣٤ مركزا.

- اعتبارات الأمن الوطني.
- نطاق التخديم.
- الدور الوظيفي" (النفاعي، ١٤٢٧، ص٦٠).

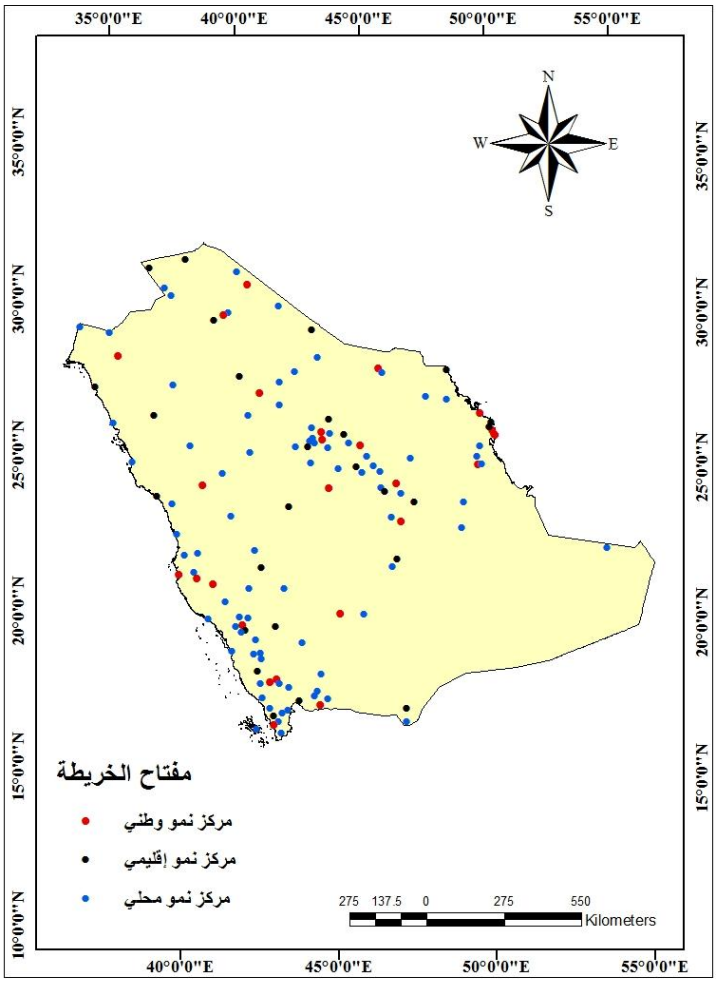

خريطة (٥) توزيع مراكز النمو بالمملكة العربية السعودية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

٢-٢ التوزيع الجغرافي لمراكز النمو على مستوى المناطق:

يبلغ عدد مراكز النمو بالمملكة ١٣٥ مركزًا وفقا لدراسة (الجابري، ٢٠٠٨م) حيث لا يوجد منطقة واحدة خالية من مراكز النمو، فكل منطقة تنعم بعدد من مراكز النمو، ولكن الاختلاف بينهم في عدد مراكز النمو بكل منطقة إدارية،كما يتضح من خلال جدول(١).

مما يُعني أن التفاوت بين المناطق الإدارية المختلفة في عدد مراكز النمو فقط، لكن جميعهم تنعم بوجود مراكز نمو فيها، حيث يرتفع عدد مراكز النمو بمنطقة الرياض إلى ٢٣ مركزًا، بينما لا يزيد عدد مراكز النمو عن ٦ مراكز فقط، كما هو الحال بمناطق الحدود الشمالية والجوف والباحة ونجران وحائل، مما يُعني أن عدد مراكز النمو على مستوى المناطق الإدارية يتراوح بين ٦ مراكز كحد أدني و٢٣ مركزا كحد أعلي.

وبالرغم من انتشار مراكز النمو بكافة مناطق المملكة، فأن٨٣ مركزا من مراكز النمو تتركز في ٥ مناطق إدارية فقط، مما يُعني أن ٦١,٤٨% من مراكز النمو بالمملكة تتركز في ٣٨,٤٧% من مناطق المملكة. بينما ٥٣ مركزا فقط تنتشر في ٨ مناطق إدارية، مما يعكس التوزيع غير المتوازن لمراكز النمو على مستوى المناطق الإدارية، لهذا السؤال الذي يطرح نفسه: هل انعكس التوزيع غير المتوازن لمراكز النمو على تباين الزيادة في عدد المدن بمناطق المملكة والمحافظات بها ؟

جدول (١) توزيع مراكز النمو بالمملكة العربية السعودية

المنطقة	إجمالي مراكز النمو	مراكز النمو الوطنية	مراكز النمو الإقليمية	مراكز النمو المحلية	عدد المحافظات التى تتمتع بمراكز النمو	عدد المحافظات المحرومة من مراكز النمو
منطقة الرياض	23	5	6	12	18	2
منطقة مكة المكرمة	14	3	1	10	12	0
منطقة المدينة المنورة	7	1	2	4	7	0
منطقة القصيم	13	2	2	9	10	0
المنطقة الشرقية	19	6	3	10	12	1
منطقة عسير	13	2	3	8	12	0
منطقة تبوك	7	1	1	5	6	0
منطقة الحدود الشمالية	6	1	2	3	3	0
منطقة جازان	9	1	1	7	9	5
منطقة نجران	6	1	1	4	5	2
منطقة الباحة	6	1	1	4	6	1
منطقة الجوف	6	1	2	3	3	0
منطقة حائل	6	1	1	4	4	0
جملة المملكة	**135**	**26**	**26**	**83**	**107**	**11**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نزهة يقضان الجابري (٢٠٠٨م): التحضر في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مجلد ٢٠، العدد ٢، ص-ص: ١٣٧-١٣٩.

٢-٣ مستويات مراكز النمو:

تعد استراتيجية مراكز النمو أداة هامة للتخطيط الإقليمي، فهي تلعب دور هام في البعد المكاني للتنمية، و لقد تبنت الاستراتيجية العمرانية في المملكة العربية السعودية تحديد مراكز نمو بمستويات ثلاث : وطنية، إقليمية، محلية، بحيث تكون مزودة بالخدمات و المرافق، بهدف كسر احتكار المدن الكبرى للأنشطة و الخدمات منجهة و تخفيف الضغط السكاني عليها من جهة أخرى، مما يساهم في تحقيق العديد من النتائج منها " تطوير و تحسين التشكيل الهرمي للمراكز الحضرية بكل منطقة و على مستوى الحيز الوطني ككل، تقليص الفوارق الإقليمية و القضاء على مشكلة التبعية القائمة بين المناطق الريفية و الحضرية ، إضافة لتحقيق التكامل الوظيفي و الإنتاجي بين مختلف أجزاء الحيز الوطني و توفير المناخ المناسب لانتقال الأفراد و الأنشطة و رؤوس الأموال بين المناطق دون أن يؤدي ذلك لازدواجية الاقتصاديات الإقليمية و سرعة تنمية المناطق الحدودية و الاستغلال الأفضل لمواردها ، إضافة لتحقيق التلاحم الاجتماعي بين أجزاء الحيز الوطني ، و تجنب المشاكل البيئية المرتبطة بالتوسع في حجم المدن بسبب هجرة السكان من المناطق الريفية للحضرية " (وكالة الوزارة لتخطيط المدن ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٧) .

٢-٣-١ مراكز النمو الوطنية:

لقد عرف طارق فدعق، مراكز النمو الوطنية، في بحثه بعنوان (تحديات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية) على أنها تؤدي أعمالاً وتوفر خدمات متخصصة للمملكة ككل"(فدعق، ١٩٩٢م،ص٣٥). " تتوفر فيها المهام و الأنشطة الاقتصادية و الإدارية على المستوى الوطني إضافة إلى توفر الخدمات التي تتميز بدرجة عالية من التخصص " (النفاعي، ١٤٢٧ه، ص٣٤). "سيكون لمراكز النمو الوطنية الأولوية في الدعم في مجال التنمية، وتوفير الخدمات الأساسية كالجامعات ومعاهد الأبحاث العلمية، والمستشفيات العامة، وزيادة المدارس في التعليم العام بمستويات التعليم المختلفة، والمعاهد الفنية والتقنية، إضافة إلى الخدمات والمرافق العامة مثل الماء والكهرباء والاتصالات، وفروع رئيسة للدوائر الحكومية في مثل هذه المراكز، كذلك القطاع الخاص سيدعم هذه المراكز بمشاريع مثل الأسواق التجارية والمستشفيات الخاصة والعقار والخدمات الخاصة والبنوك" (العقيلي، ٢٠٠٩، ص٣٨٢).

يبلغ عدد مراكز النمو الوطنية ٢٦ مركزا[٥]، تمثل ١٩,٢٦% من إجمالي مراكز النمو بالمملكة، بالرغم من عددها المحدود فإن توزيعها أيضا بمدن المملكة غير متوازن، حيث يستأثر بها ٢٦ محلة عمرانية فقط، ٦ محلات عمرانية منها تقع بالمنطقة الشرقية فقط ، و٥ محلات عمرانيةتقع بمنطقة الرياض، و٣ محلات عمرانية تقع بمنطقة مكة المكرمة، ومحلتان بكل من منطقتي القصيم وعسير، مما يشير إلى أن ٥

---

(٥) مما هو جدير بالذكر أن عدد مراكز النمو الوطنية بالمملكة وفقا لدراسة العقيلي لا يزيد عن ٢٢ مركزا، بينما يبلغ عددها عند نزهة الجابري ٢٦ مركزا.

مناطق إدارية فقط تستأثر بـ ١٨ مركزا من مراكز النمو الوطنية، أي ما يعادل ٦٩,٢٣% من إجمالي مراكز هذا النوع تتركز بـخمس مناطق فقط. أما بقية مراكز هذا المستوى فتنتشر بمناطق المدينة المنورة، وتبوك، والحدود الشمالية، وحائل، ونجران، وجازان، والباحة، وأخيرا الجوف، حيث لا يزيد نصيب كل منطقة من هذه المناطق عن محلة عمرانية واحدة تعمل كمركز نمو.

ومن الجدير بالذكر أن ١٣ محلة عمرانية من هذه المحلات التى تعمل كمراكز نمو وطنية تمثل عواصم المناطق الإدارية الـ١٣، ويضاف إليهم ١٣ محلة عمرانية أخرى تمثل عواصم أيضا ولكن للمحافظات هذه المرة، وهي محافظات من فئة (أ). كما هو الحال بالنسبة لمدن وادي الدواسر وعنيزة وخميس مشيط وحوطة بني تميم وحفر الباطن وجدة والمجمعة والطائف والدوادمي والجبيل والإحساء وأخيرا مدينتي الخبر والظهران اللتان يقعان في محافظة واحدة ألا وهي محافظة الخبر.

مما يشير أن هذا النمط من مدن التنمية والنمو يقع بمقرات المناطق الإدارية وعواصم بعض المحافظات من فئة (أ)، أما المحافظات من فئة (ب) فهي خالية من هذا النمط أو المستوى من هذه المراكز.

٢-٣-٢ مراكز النمو الإقليمية:

" يتم فيه أداء مهام إدارية وخدمات أقل تخصص من المراكز الوطنية و تخدم عدداً من المراكز المحلية "(النفاعي، ١٤٢٧ه، ص٣٤).تعمل "لتحقيق التوازن الإقليمي في التنمية وتحقيق التكامل بين المناطق الحضرية الكبرى أو مركز النمو الوطنية وبين المناطق الريفية الأقل نمواً، فقد تم اختيار عدد من المراكز للتنمية الإقليمية في مختلف مناطق المملكة أيضا"(العقيلي، ٢٠٠٩، ص٣٨٢).

يبلغ عدد المحلات العمرانية التى تعمل كمراكز نمو إقليمي ٢٦(٦) محلة أيضا، تمثل نحو ١٩,٢٦% من إجمالي المحلاتالعمرانية التى تعمل كمراكز نمو وتنمية بالمملكة. تتوزع أيضا مراكز النمو الإقليمي بصورة غير متوازنة بين مناطق المملكة الـ١٣. حيث يرتفع عددها إلى ٦ مراكز كما هو الحال بمنطقة الرياض، وتنخفض إلى مركز واحد كما هو الحال بأغلب مناطق المملكة مثل مناطق مكة المكرمة وتبوك وجازان ونجران والباحة وحائل.

وعلى الرغم من أن المنطقة الشرقية كانت تستحوذ على ٦ مراكز نمو وطني، فإن نصيبها من مراكز النمو الإقليمي لا يزيد عن ٣ مراكز فقط، كما هو الحال بمنطقة عسير، أما بقية المناطق الإدارية بالمملكة فتحظى بمركزين من مراكز النمو الإقليمي مثل مناطق المدينة المنورة والقصيم والحدود الشمالية والجوف.

مما هو جدير بالذكر أن هذه المراكز تقع بمقر منطقة حائل كما هو الحال بالنسبة لمدينة جُبة، كما تقع بمحافظات من فئة (أ) مثل محافظات الأفلاج والخرج والرس

---

(٦)يبلغ عدد مراكز النمو الإقليمي وفقا لدراسة العقيلي ٢٥ مركزا، بينما يبلغ عددها لدى دراستي نزهة الجابري والنفاعي ٢٦ مركزا.

والزلفي والعلا والقريات وبلجرشي وبيشة ورفحاء وشرورة وشقراء وصبيا وضباء ومحايل وينبع، كما تقع أيضا بمحافظات من فئة (ب) مثل محافظات الأسياح والخرمة والخفجي والمزاحمية ودومة الجندل ورأس تنورة وطريف وظهران الجنوب وعفيف، مما يشير إلى أن هذا النمط من المراكز يتوزع في الغالب على محافظات من فئتي (أ) و(ب) معًا.

٢-٣-٣ مراكز النمو المحلية:

"توجد بها المؤسسات و الخدمات المحلية التي يحتاج إليها السكان بصورة يومية و تخدم عدداً من القرى و المجمعات القروية " (النفاعي، ١٤٢٧ه، ص٣٤). "ومن الخدمات التى يمكن توفيرها لمراكز التنمية الإقليمية مدارس ثانوية ومعاهد ما بعد الثانوية، ومستشفيات عامة وعيادات تخصصية (إما من القطاع العام أو القطاع الخاص)، وفروع لبعض الدوائر الحكومية الثانوية، كالأمن العام والمحاكم الشرعية والبلدية إضافة إلى الخدمات العامة الضرورية كالماء والكهرباء والاتصالات، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص باستثمار رؤوس أمواله في بناء مجمعات تجارية وفتح أفرع للبنوك" (العقيلي، ٢٠٠٩، ص٣٨٤).

تعد مراكز النمو المحلية محلات عمرانية أوسع انتشارًا من النمطين السابقين وأكثر عددًا، حيث يبلغ عددها ٨٣ مركزًا[٧]، أي ما يعادل ٦١,٤٨% من إجمالي عدد مراكز النمو والتنمية، كما هو الحال بمراكز النمو الوطنية والإقليمية تتوزع مراكز النمو المحلية بجميع المناطق الإدارية لكن بصورة غير متوازنة، حيث يرتفع عددها إلى ١٢ مركزًا بمنطقة الرياض وتنخفض إلى ثلاثة مراكز بكل من منطقتي الجوف والحدود الشمالية.

مما هو جدير بالذكر أن أربع مناطق فقط من ثلاث عشرة منطقة إدارية بالمملكة تستقطب ٤١ مركزا من مراكز النمو المحلية، مما يُعني أن ما يقرب من ربع المناطق الإدارية بالمملكة، تستحوذ ما يقربمن نصف مراكز النمو المحلية بالمملكة.

مما يشير إلى عدم التوازن الواضح في توزيع مراكز النمو سواء الوطنية أو الإقليمية أو المحلية على مستوى المناطق الإدارية، لهذا السؤال الذي يفرض نفسه: هل سينعكس هذا الاختلال في توزيع مراكز النمو على مستوى المناطق الإدارية على توزيع مراكز النمو على مستوى المحافظات خلال الفترة المدروسة ؟

٢-٤ التوزيع الجغرافي لمراكز النمو على مستوى المحافظات:

٧()بينما ذكر النفاعي أن إجمالي عددها ٨٥ مراكزًا (النفاعي،١٤٢٧،ص٦٠).

أما توزيع مراكز النمو على مستوى المحافظات فيشير إلى أن هناك ١١ محافظة تخلو تماماً من قيام مراكز للنمو والتنمية بها: (محافظات الحرث، العارضة، الريث، احد المسارحة، ضمد، الدرعية، القويعية، خباش، بدر الجنوب، المندق، العديد)، بينما ١٠٧ محافظة تتمتع بوجود مركز نمو واحد على الأقل بها، مما يُعني أن حوالي ٩١% من محافظات المملكة العربية السعودية تحظى بوجود مركز نمو سواءً كان: وطني أو إقليمي أو محلي، في المقابل تبلغ نسبة المحافظات المحرومة من وجود مراكز نمو حوالي ٩%. مما يشير إلى أن عدد مراكز النمو أصبح أكبر من عدد المحافظات التى يتوزع عليها فعلا، وبالتالي فأن نصيب كل محافظة من مراكز النمو قد يتباين من محافظة إلى أخرى، كما يتضح من خلال جدول(٢).

يتفاوت عدد مراكز النمو من محافظة إلى أخرى كما يتضح من خلال جدول (٢)، حيث تحظى ٨٧ محافظة أي ٧٣,٧٢% من عدد المحافظات بالمملكة بمركز نمو واحد فقط، مما يشير إلى عدالة التوزيع على مستوى هذه الفئة من المحافظات، بينما ١٥ محافظة تستمتع بمركزين، وأربع محافظات تحظى بثلاثة مراكز، وأخيرا محافظة الإحساء تستحوذ بمفردها على ٦ مراكز. مما يشير إلى عدم العدالة في توزيع مراكز النمو بـ٣١ محافظة بالمملكة. لكن يمكن أن يعود تفسير ذلك إلى أبعاد جغرافية مثل اتساع محافظة الإحساء، زيادة أهمية بعض المدن داخل محافظة واحدة، قرب المسافة بين مدينتين وغيرهم من الأسباب التى ساعدت على استبعاد بعض المحافظات من ترشيح مراكز نمو بها، وزيادة عدد المراكز ببعض المحافظات الأخرى.

جدول (٢) توزيع مراكز النمو على مستوى المحافظات

عدد المحافظات	عدد مراكز النمو بكل محافظة	إجمالي عدد مراكز النمو
11	خالية	0
87	واحد	87
15	أثنان	30
4	ثلاثة	12
1	ستة	6
118	**جملة**	**135**
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات ببرنامج ARC-GIS		

لهذا معالجة التحضر على مستوى المحافظات يتناسب مع إشكالية البحث الراهنة في معالجة أثر مراكز النمو في التحضر بالمملكة العربية السعودية.

بعد هذا التحليل لحصر وتوزيع مراكز النمو (١٣٥ مركزا)، وتصنيفها (وطنية، إقليمية، محلية)، فأن السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان لهذه المراكز دورًا في زيادة عدد المدن بالمملكة العربية السعودية ؟ هل انعكس التوزيع غير المتوازن لإجمالي مراكز النمو أو لمراكز النمو الوطنية أو الإقليمية أو المحلية على التفاوت في زيادة عدد المدن بمناطق المملكة والمحافظات بها ؟ إذا كان التحضر يتمثل في محورين

أساسيين: زيادة في عدد المدن من جهة، وزيادة في عدد سكان المدن من جهة أخرى، إذًا هل كان لمراكز النمو أثر في زيادة عدد المدن من جهة، وأثر في زيادة عدد سكان المدن من جهة أخرى ؟ لهذا سوف نتناول أثر مراكز النمو في زيادة عدد المدن حاليا ثم زيادة عدد سكان المدن في بحث أخر.

٢-٥ مراكز النمو المقترحة بالمدن والقرى١٩٩٢م .

" يتلخص تعريف التحضر في عملية تركز السكان بالمدن وتتخذ هذه العملية شكلين: الأول هو زيادة حجم السكان والثاني هو تزايد عدد المدن ذاتها. يتفق هذا التعريف مع تعريف كثير من الباحثين الذين ينادون التحضر بأنه عملية إنشاء وتنمية المجتمع الحضري المعروف في الوقت الحاضر باسم المدينة " (سلامة، ١٩٩٣، ص٥٥). لهذا يمكن معالجة أثر مراكز النمو في التحضر من خلال أثر مراكز النمو في زيادة عدد المدن أولا.

بالرغم من أن عدد مراكز النمو لا يزيد عن ١٣٥ مركزًا، فأن عدد المدن عام ١٩٩٢م يصل إلى ١٦٤ مدينة بعد توفيق أوضاع بعض المدن كما سبق الذكر بالموضوع الأول، مما يشير من حيث العدد أن عدد مراكز النمو التى اعتمدت عليها المملكة لنشر التنمية الإقليمية أقل من عدد المدن، كما يتضحبجدول(٣).

جدول (٣) توزيع مراكز النمو المقترحة بالمدن والقرى ١٩٩٢م

مستويات مراكز النمو	عدد المدن	عدد القرى	جملة
مراكز النمو الوطنية	26	0	26
مراكز النمو الإقليمية	24	2	26
مراكز النمو المحلية	54	29	83
مدن لا تعمل كمراكز نمو	60	-	60
جملة	**164**	**31**	**195**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

لكن إذا كانت كل المدن ليست مراكز للنمو، فهل كل المراكز كانت مدناً عام ١٩٩٢م ؟ من الملفت للنظر كما يتضح من جدول (٣) أن اختيار مراكز النمو اعتمد على ١٠٤ مدينة فقط، مما يُعني أن ترشيح المحلات العمرانية للعمل كمراكز نمو وتنمية في كافة ربوع المملكة قد شمل أيضا القرى، التى أسهمت بدورها بـ٣١ قرية، أي ما يعادل ٢٢,٩٦% من إجمالي مراكز النمو بالمملكة عام ١٩٩٢م كانت من غير المدن.

لقد احتلت قريتان فقط من القرى التى شاركت في خطة التنمية الإقليمية منصب مراكز النمو الإقليمية وهما قريتا جُبة بمنطقة حائل، وعين بن فهيد بمنطقة القصيم، بينما بقية القرى التى شاركت في خطة التنمية الإقليمية كمراكز نمو كانت تعمل كمراكز نمو محلية كما يتضح بخريطة (٦).

مما يُعني أن مراكز النمو الوطنية التى رشحت كانت كلها عام ١٩٩٢م مدناً، بينما مراكز النمو الإقليمية والتى يبلغ عددها ٢٦ مركزًا كما سبق الذكر فقد كانت من المدن (٢٤ مدينة)، ومن القرى أيضا (قريتين)، أما مراكز النمو المحلية فقد جاء (٥٤ مركزاً من المدن) و(٢٩ مركزاً من القرى). مما يشير إلى أن القرى قد ساهمت بنسبة ٧,٧% و٣٤,٩% من إجمالي مراكز النمو الإقليمية والمحلية على التوالي.

خريطة(٦)توزيع مراكز النمو المقترحة بالمدن والقرى ١٩٩٢م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

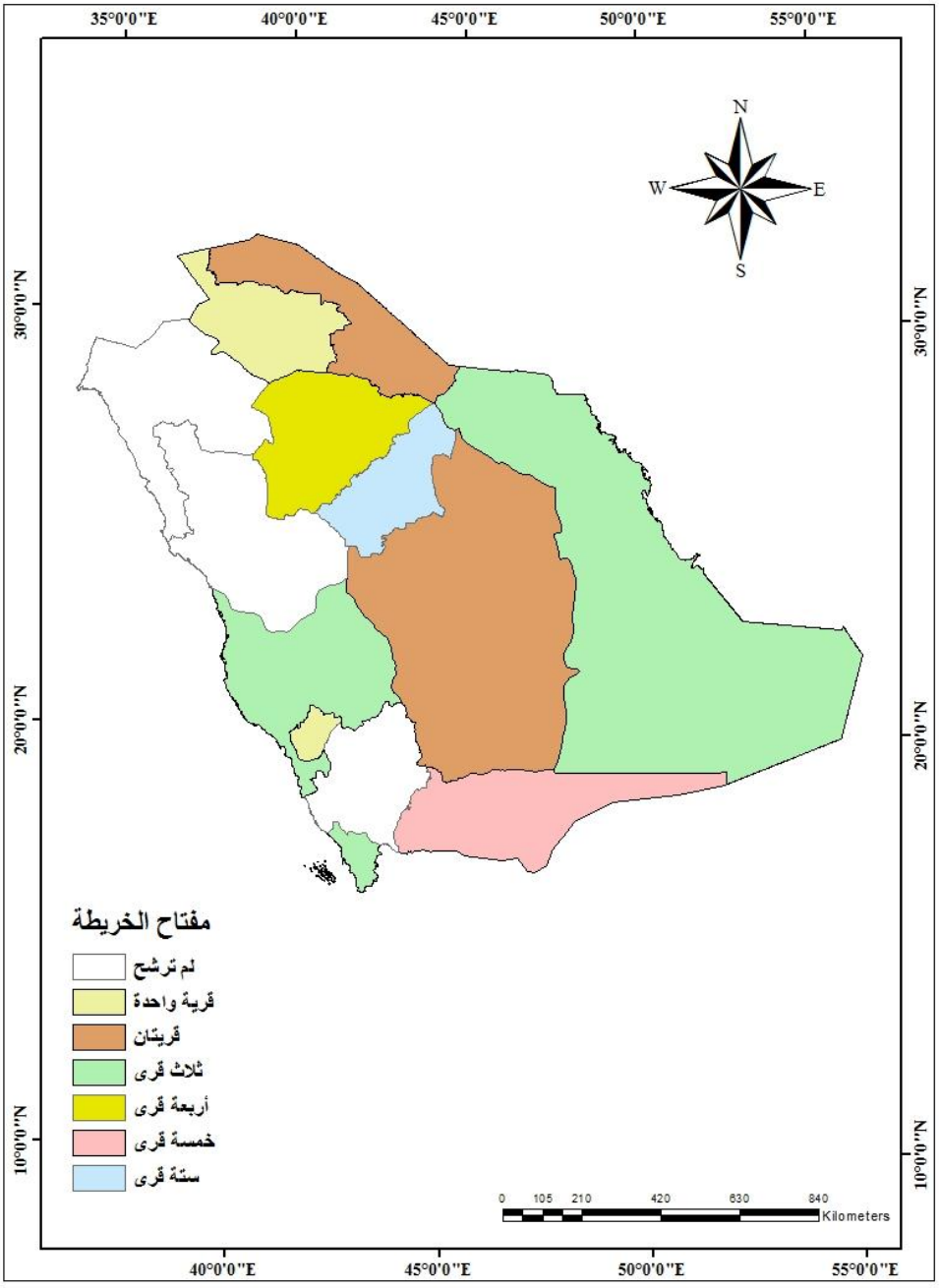

خريطة (٧)التوزيع الجغرافي للقرى المرشحة كمراكز نمو على مستوى المناطق ١٩٩٢م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

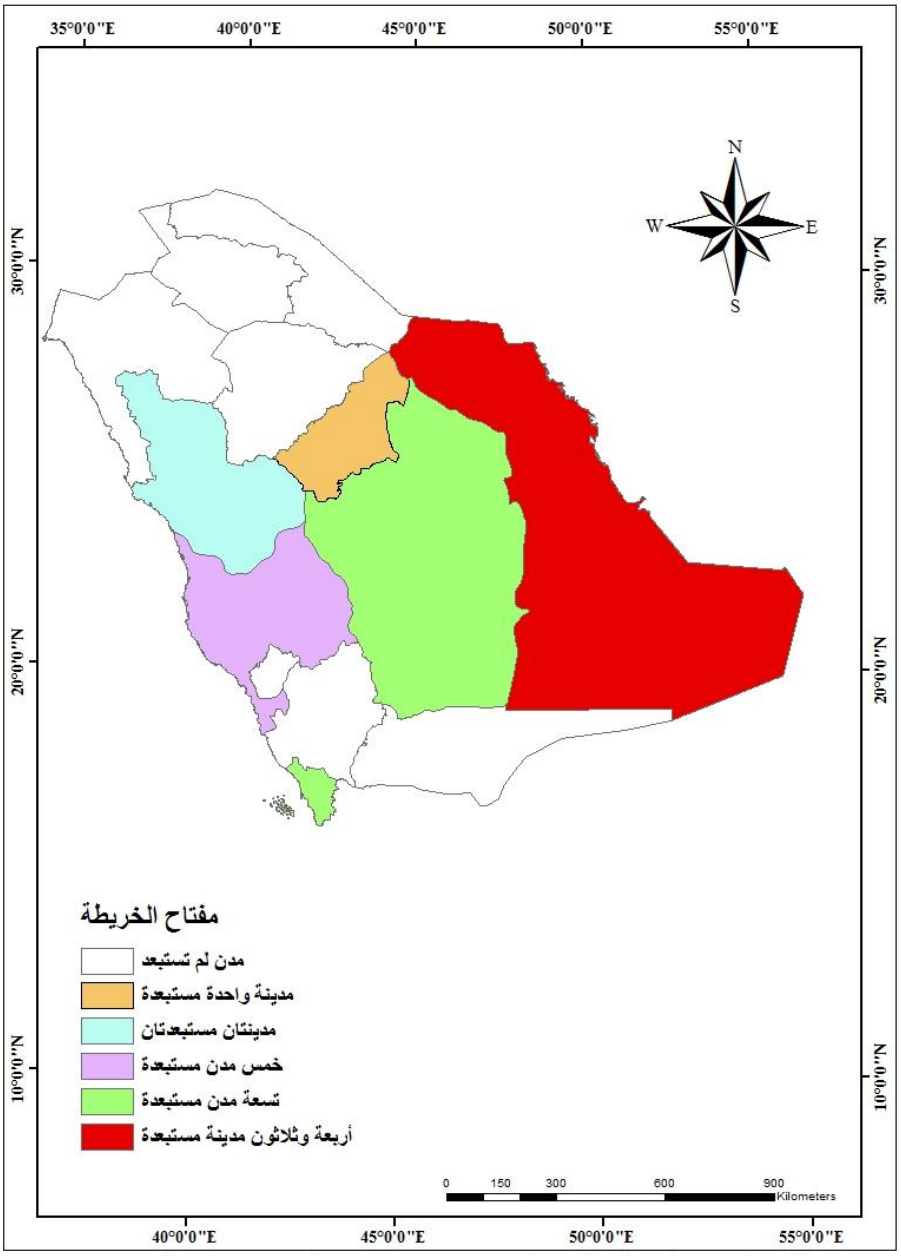

خريطة(٨)التوزيع الجغرافي للمدن المستبعدة كمراكز نمو على مستوى المناطق ١٩٩٢م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

ومن ثم هناك ٦٠ مدينة بقائمة المدن التى يزيد عدد سكانها عن (٥٠٠٠) نسمة لم تستخدم كمراكز نمو وطنية أو إقليمية أو محلية كما يتضح من خلال جدول (٤)، لهذا السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تم استبعاد ٦٠ مدينة والاعتماد على ٣١ قرية لكي تعمل كمراكز نمو بالمملكة ؟

إذا كان الهدف من مراكز النمو هو نشر التنمية بكافة ربوع المملكة لتحقيق التنمية الإقليمية، فأن التوزيع الجغرافي لمدن ١٩٩٢م المستبعدة كمراكز نمو من جهة، والقرى التى رُشحت كمراكز نمو من جهة أخرى يمكن أن يفسر أسباب استبعاد الأولى وترشيح الثانية، رغم أن الأولى مدن والثانية قرى.

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للمدن المستبعدة والقرى المرشحة كمراكز نمو على مستوى المناطق

المنطقة	مدن ١٩٩٢ المستبعدة من الترشيح كمراكز نمو	القري المرشحة كمراكز نمو
منطقة عسير	0	1
منطقة تبوك	0	0
منطقة الحدود الشمالية	0	2
منطقة نجران	0	5
منطقة الباحة	0	1
منطقة الجوف	0	1
منطقة حائل	0	4
منطقة القصيم	1	6
منطقة المدينة المنورة	2	0
منطقة مكة المكرمة	5	3
منطقة الرياض	9	2
منطقة جازان	9	3
المنطقة الشرقية	34	3
جملة	60	31

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قواعد البيانات ببرنامجARC-GIS

تعد منطقة تبوك من المناطق التى لم يستبعد منها أية مدينة للعمل كمركز نمو، ولم يرشح بها أيضا أية قرية للعمل كمركز نمو. لهذا لم تمثل هذه الفئة من المناطق الإدارية أية لغز، كذلك الوضع بالنسبة لمنطقة المدينة المنورة التى شهدت استبعاد مدينتين من مدنها دون ترشيح لأية قرى بها للعمل كمراكز نمو.

بينما مناطق نجران وعسير والحدود الشمالية والباحة وحائل أي ٥ مناطق من المناطق التى لم تشهد استبعاد لأية مدينة بهم للعمل كمراكز نمو، ولكنهم في الوقت ذاته قد شاهدوا ترشيح قرى للعمل كمراكز نمو. مما يشير إلى نشر التنمية بمناطق لم تتوافر بها ظاهرة المدينة ببعض القرى التى يمكن أن تعمل التنمية الإقليمية على ترقيتها إلى مدن.

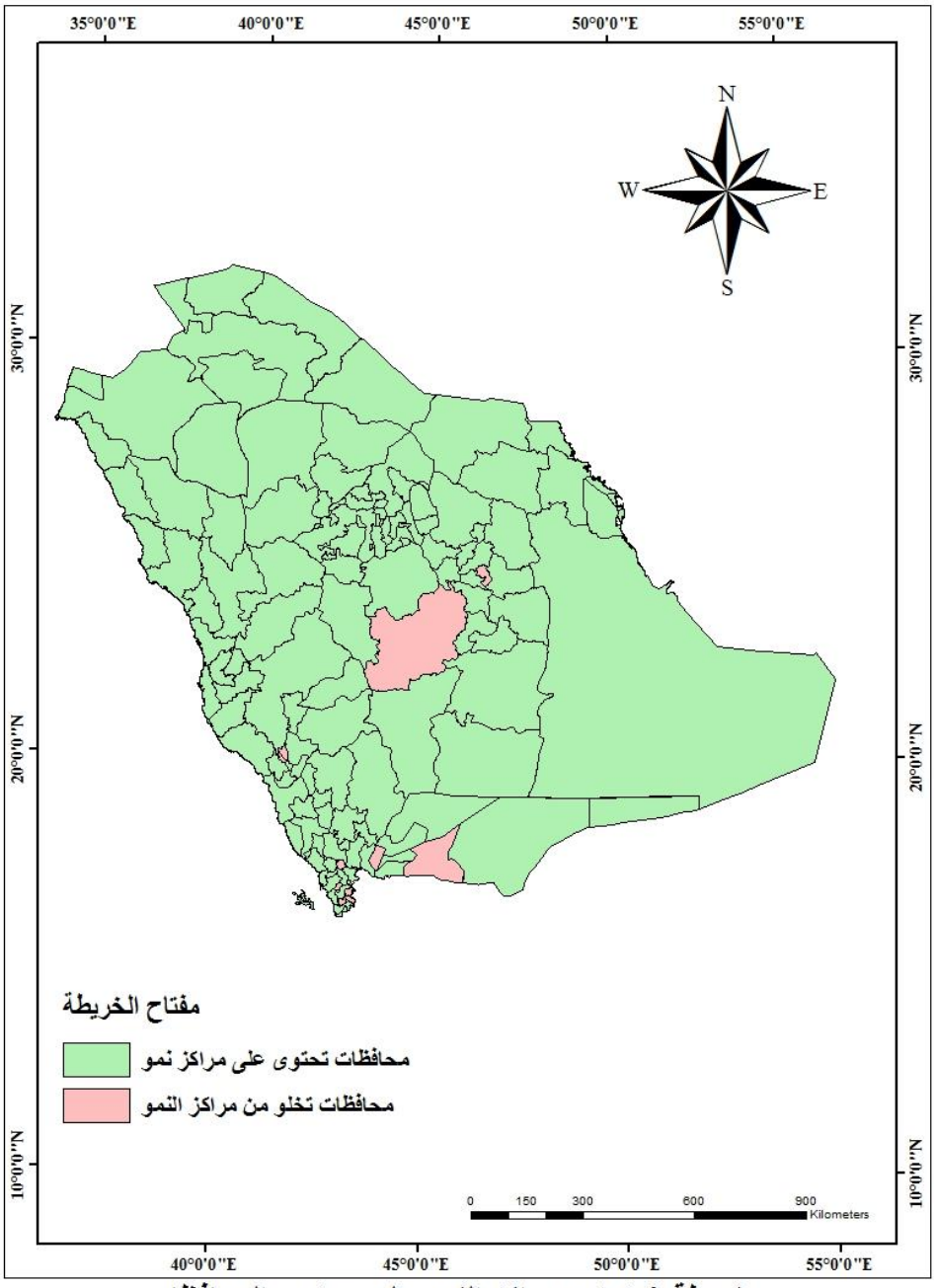

خريطة(٩)توزيع مراكز النمو على مستوى المحافظات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

أما مناطق القصيم ومكة المكرمة والرياض وجازان والشرقية فقد شهدت استبعاد كثيرًا من مدن ١٩٩٢م للعمل كمراكز نمو وترشيح بعض القرى بهم للعمل كمراكز نمو.... لماذا ؟

مما لا شك فيه أن توافر أكثر من مدينة داخل محافظة واحدة قد يعطى الفرصة لترشيح مدينة منهم واستبعاد الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لمحافظة الخرج حيث تم ترشيح مدينة السيح واستبعاد مدن اليمامة والدِّلم والهياثم، وكذلك محافظة حوطة بني تميم حيث تم ترشيح مدينة حوطة بني تميم واستبعاد مدينة الحِلوة، مما قد يفسر استبعاد بعض المدن من الترشح كمراكز نمو، أيضا محافظة القطيف التى تضم ١٦ مدينة عام ١٩٩٢م ومع ذلك لم يتم ترشيح سوى مدينة واحدة فقط منهم وهي مدينة القطيف. مما قد يفسر استبعاد بعض المدن من الترشح كمركز نمو.

أما في حالة ترشيح بعض القرى بدلا من المدن للعمل كمراكز نمو فيعود إلى أساس تحديد ظاهرة المدينة بالمملكة، ذلك الأساس الذي يقوم على الحجم السكاني، حيث تُحول القرية إلى مدينة عند بلوغها ٥٠٠٠ نسمة، وهذا الأساس قد جعل كثيرا من المحافظات قائمة بدون مدينة، كما هو الحال بالنسبة لمحافظات العديد والخرخير بالمنطقة الشرقية ، والمندق والقرى بالباحة، ومحافظات الغاط وثادق بمنطقة الرياض، ومحافظات النبهانية والأسياح والشماسية وعيون الجواء بمنطقة القصيم، ومحافظات الدائر والدرب والعيدابي والريث والعارضة والحرث بمنطقة جازان، ومحافظة الكامل بمنطقة مكة المكرمة، ومحافظات حبونا ويدمة وخباش وبدر الجنوب وثار بمنطقة نجران، ومحافظات الشنانوالغزالة بمنطقة حائل.

ومن ثم فقد تم الاعتماد على قرى يدمة بمحافظة يدمة، بَيِّغ بمحافظة رجال ألمع، حبونا بمحافظة حبونا، ثار بمحافظة ثار، ثادق بمحافظة ثادق، النبهانية بمحافظة النبهانية، الكامل بمحافظة الكامل، الأطاولة بمحافظة القرى، الغاط بمحافظة الغاط، العيدابي بمحافظة العيدابي، الشنان بمحافظة الشنان، الشماسية بمحافظة الشماسية، الدائر بمحافظة الدائر، والدرب بمحافظة الدرب، والعارضة بمحافظة العارضة، لينة بمحافظة رفحاء، عين بن فهيد بمحافظة الأسياحوالغزالة بمحافظة الغزالة وغيرهم من المحافظات الأخرى التى رشح بها قرى لكي تعمل كمراكز نمو وتتبوأ مكانة المدينة رغم أنهم ليسوا بمدن بمفهوم تحديد المدينة بالمملكة.

لهذا السؤال الذي يطرح نفسه الأن: ماذا حدث لهذه القرى بعد الاعتماد عليها كمراكز نمو ؟ هل زاد عدد سكانها وتحولت إلى مدن ؟ لذلك يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل العلاقة بين مراكز النمو وعدد المدن بتعداد ٢٠١٠م .

٢-٦ مراكز النمو بالمدن والقرى ٢٠١٠م .

يبلغ عدد المدن عام ٢٠١٠م كما ورد بالتعداد ٢٤٥ مدينة وهي المدن التى يصل عدد سكانها إلى ٥٠٠٠ نسمة فأكثر، مما يشير إلى أن المملكة العربية السعودية قد شهدت تحضرًا كبيرًا خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م، يعبر عن هذا التحضر بزيادة عدد المدن من ١٦٤ مدينة إلى ٢٤٥ مدينة. أي يبلغ مقدار الزيادة في عدد المدن ٨١ مدينة بنسبة تقدر بنحو ٤٩,٣٩% من إجمالي المدن عام ١٩٩٢م. مما يُعني أن عدد المدن كان يزيد في المملكة بمقدار ٤,٥ مدينة سنويًا خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م.

جدول (٥) تصنيف المحلات العمرانية وفقا لمراكز النمو ٢٠١٠م

مستويات مراكز النمو	عدد المدن	عدد القرى	جملة
مراكز النمو الوطنية	26	0	26
مراكز النمو الإقليمية	26	0	26
مراكز النمو المحلية	70	13	83
مدن لا تعمل كمراكز نمو	123	-	123
جملة	**245**	**13**	**258**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

لا يزال عدد مراكز النمو عام ٢٠١٠م يبلغ ١٣٥ مركزًا، يتوزعون بين مراكز النمو الوطنية (٢٦)، ومراكز نمو إقليمية (٢٦)، ومراكز نمو محلية (٨٣). لكن الاختلاف بين نتائج تعداد ١٩٩٢م وتعداد ٢٠١٠م يأتي من خلال توزيع هذه المراكز بين القرى والمدن.

لقد كان عدد مراكز النمو الوطنية عام ١٩٩٢م ولا يزال عام ٢٠١٠م ٢٦ مدينة، مما يُعني أن مراكز النمو الوطنية لم تتأثر من حيث العدد، أو النمط فقط كانوا ولا يزالوا مدنًا. أما مراكز النمو الإقليمية فقد كانت ٢٤ مدينة وقريتين عام ١٩٩٢م، ثم أصبحت ٢٦ مدينة كما يتضح من خلال جدول (٥)، مما يشير إلى تحضر قريتان وتحويلهما من قرى إلى مدن، ويعد هذا في الحقيقة أول أثر مباشر لمراكز النمو على التحضر بالمملكة العربية السعودية.

أخيرا، مراكز النمو المحلية كانت ٥٤ مدينة و٢٩ قرية عام ١٩٩٢م، وأصبحت كما يتضح من خلال جدول (٥) ٧٠ مدينة و١٣ قرية فقط، مما يُعني أن عدد المدن التى تعمل كمراكز نمو محلية قد زاد من ٥٤ مدينة إلى ٧٠ مدينة بزيادة تصل إلى ١٦ مدينة، وفي المقابل تراجع عدد القرى التى كانت تعمل كمراكز نمو إقليمية من ٢٩ قرية إلى ١٣ قرية فقط. ويعد هذا التطور في الحقيقة ثان أثر مباشر لمراكز النمو على التحضر بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م، حيث أدى إلى تحضر ١٦ قرية وتحويلهم إلى مدن.

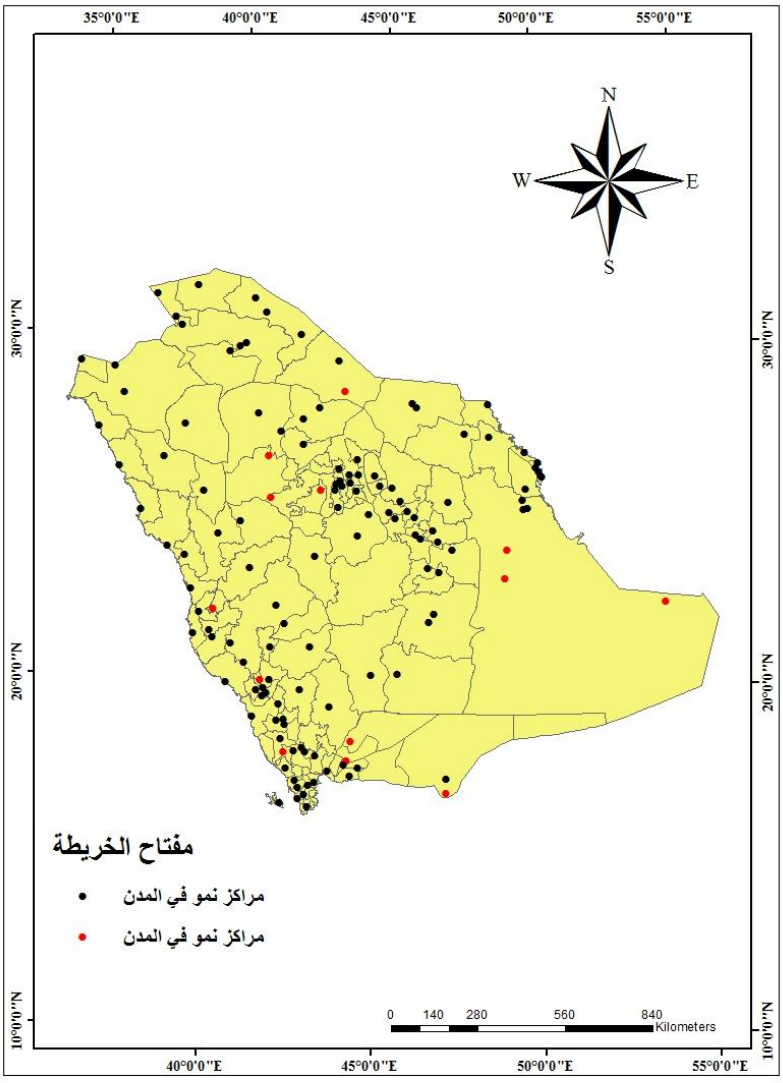

خريطة(١٠)توزيع مراكز النمو بالمدن والقرى ٢٠١٠م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

أما النتائج غير المباشرة لنشر التنمية الإقليمية في كافة ربوع المملكة فقد كانت من نصيب المدن الأخرى التى لا تعمل كمراكز نمو ولكنها تأثرت بمراكز النمو القريبة منهم، حيث زادت من ٦٠ مدينة عام ١٩٩٢م إلى ١٢٣ مدينة عام ٢٠١٠م، أي تضاعف عددها خلال فترة الدراسة، يظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الزيادة في عدد المدن خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م.

٢-٧ توزيع الزيادة في عدد المدن خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠م:

٢-٧-١ التوزيع الجغرافي للزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق.

يوضح جدول (٦) التوزيع الجغرافي للزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية الثلاث عشرة خلال الفترة ١٩٩٢م – ٢٠١٠ م ، ويتضمن الجدول ثلاثة محاور أساسية هي : حجم الزيادة في عدد المدن ، و مراكز النمو المتحولة في التصنيف من قرية إلى مدينة ، إضافة إلى نسبة التحول في مراكز النمو من تصنيف قرية إلى مدينة من إجمالي أحجام المدن الزائدة على مستوى المناطق الثلاث عشرة خلال فترة الدراسة.

لقد بلغ عدد المدن الجديدة ٨١ مدينة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠م، تمثل ٣٣% من إجمالي المدن عام ٢٠١٠م، مما يعني أنه خلال ١٨ عاما فقط شهدت قائمة المدن بالمملكة زيادة تقدر بثلث عدد المدن عام ٢٠١٠م.

كما يتضح من جدول (٦) أن التحضر من خلال زيادة عدد المدن قد أصاب كافة المناطق الإدارية بالمملكة، حيث شهدت جميع المناطق الإدارية زيادة في عدد المدن تراوحت بين مدينة واحدة كما هو الحال بمنطقتي الباحة والمدينة المنورة، و١٧ مدينة كما هو الحال بمنطقة جازان. مما يُعني أن التنمية قد أثرت في كافة المناطق، لكن الاختلاف بينهم في حجم الزيادة في عدد المدن بكل منطقة من المناطق الإدارية المختلفة كما يتضح بخريطة (١١).

جاءت منطقة جازان في المقام الأول من حيث حجم الزيادة في عدد المدن (١٧ مدينة)، تليها منطقة مكة المكرمة (١٣ مدينة)، ثم القصيم (١١ مدينة)، بعد ذلك منطقتي الرياض والمنطقة الشرقية (٩ مدن بكل منهما)، يليها منطقة حائل (٥ مدن)، ثم منطقة عسير (٤ مدن)، وبعد ذلك الجوف (٣ مدن)، ثم منطقتي تبوك والحدود الشمالية (مدينتان بكل منهما)، وأخيرا منطقتي الباحة والمدينة المنورة (مدينة واحدة بكل منهما).

ومن الجدير بالذكر أن ١٨ مدينة من مدن ٢٠١٠م كانت قرى عام ١٩٩٢م اختيرت كمراكز نمو عند تطبيق التخطيط الإقليمي بالخطة السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م). مما يشير إلى أن ترشيح ٤ قرى كمراكز للنمو بمنطقة القصيم قد ساعد على تحويلهم من قرى إلى مدن، كذلك ساهمت مراكز النمو في تحضر ٣ قرى من ١٧ قرية بمنطقة جازان، و٣ قرى من ٥ قرى بمنطقة حائل، وقريتان من كلا من ٤ و١٣ و٩ قرى بمناطق نجران ومكة المكرمة والرياض على التوالي، وقرية واحدة بكل من منطقة الحدود الشمالية ومنطقة الجوف.

جدول (٦) التوزيع الجغرافي للزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠م

المنطقة	عدد المدن ٢٠١٠	عدد المدن ١٩٩٢	حجم الزيادة	مراكز نمو تحولت من قرى إلى مدن	% (١)	عدد مراكز النمو
منطقة الرياض	39	30	9	2	22.2	23
منطقة مكة المكرمة	29	16	13	2	15.4	14
منطقة المدينة المنورة	10	9	1	0	0.0	7
منطقة القصيم	19	8	11	4	36.4	13
المنطقة الشرقية	58	49	9	0	0.0	19
منطقة عسير	16	12	4	0	0.0	13
منطقة تبوك	9	7	2	0	0.0	7
منطقة الحدود الشمالية	6	4	2	1	50.0	6
منطقة جازان	32	15	17	3	17.6	9
منطقة نجران	6	2	4	2	50.0	6
منطقة الباحة	6	5	1	0	0.0	6
منطقة الجوف	8	5	3	1	33.3	6
منطقة حائل	7	2	5	3	60.0	6
جملة	**245**	**164**	**81**	**18**	**22.2**	**135**
% (١): نسبة مراكز نمو تحولت من قرى إلى مدن من حجم الزيادة في عدد المدن بكل منطقة.						
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS.						

مما يشير إلى أن مراكز النمو القروية قد ساهمت في تحضر ٦٠% من مدن حائل، و٥٠% من مدن منطقتي الحدود الشمالية ونجران، و٣٦% من مدن منطقة القصيم، و٣٣% من مدن منطقة الجوف، و٢٢,٢% من مدن منطقة الرياض، و١٧,٦% من مدن منطقة جازان، وأخيرا ١٥,٤% من مدن منطقة مكة المكرمة، هذا على الرغم من أن نسبة مساهمة مراكز النمو في تحضر القرى وتحويلهم إلى مدن قد بلغت على مستوى المملكة ٢٢,٢%.

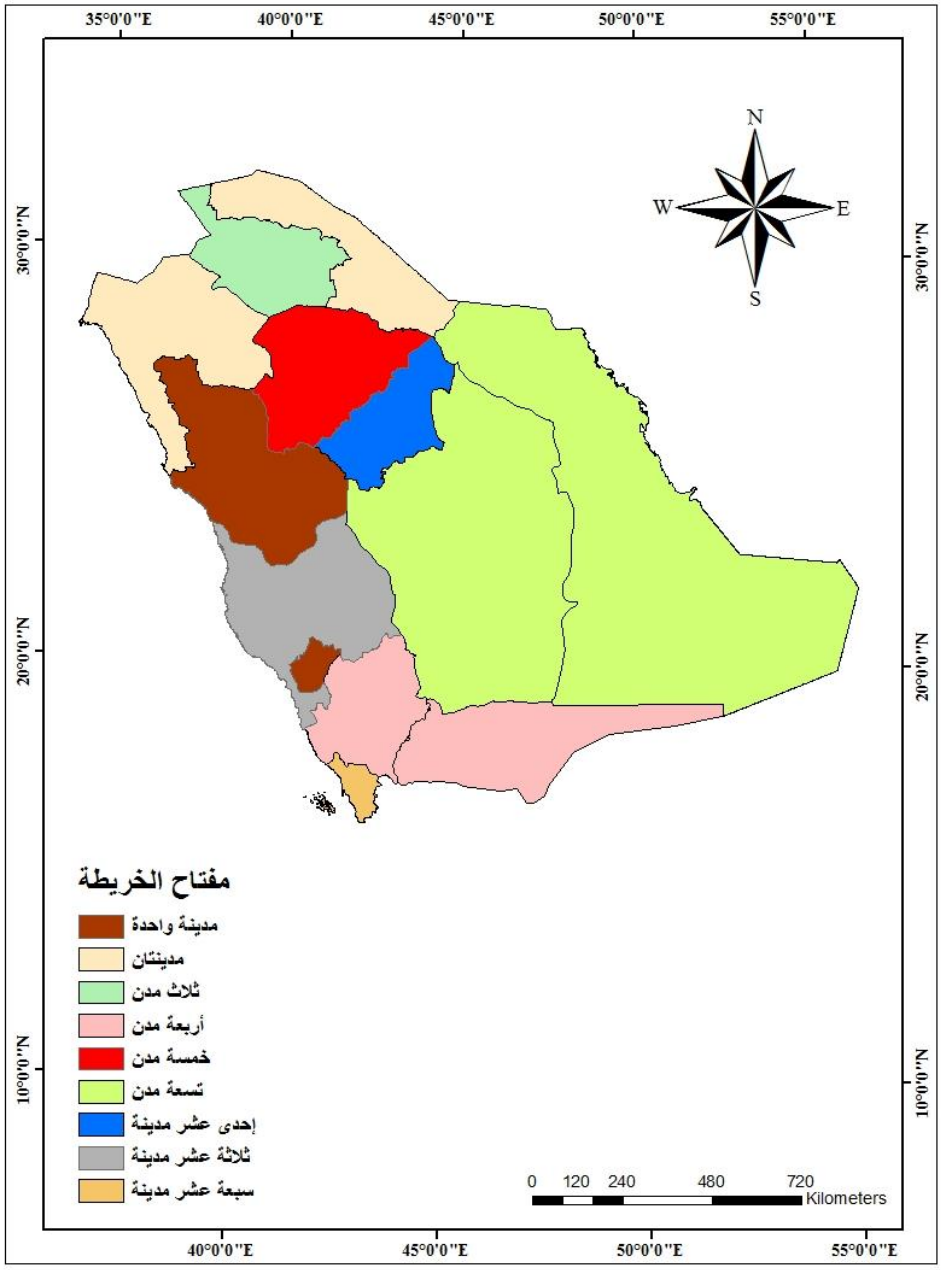

خريطة(١١)التوزيع الجغرافي لزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق ١٩٩٢م-٢٠١٠م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

لكن إذا كانت مراكز النمو القروية قد ساهمت في التحضر بشكل مباشر بنسبة تتراوح بين ١٥,٤% إلى ٦٠% بـ٨ مناطق إدارية، فأن مراكز النمو الحضرية تعد بدون شك المسؤولة عن بقية التحضر بهذه المناطق فضلا عن المناطق الأخرى بشكل غير مباشر، يظهر ذلك بوضوح من خلال استعراض الزيادة في عدد المدن على مستوى المحافظات.

٢-٧-٢ التوزيع الجغرافي للزيادة في عدد المدن على مستوى المحافظات :

على الرغم من أن عدد المحافظات يصل إلى ١١٨ محافظة ومقر إمارة، فأن الزيادة في عدد المدن (٨١ مدينة) تأتي من ٥١ محافظة فقط أي ٤٣,٢٢% من جملة محافظات المملكة العربية السعودية، لهذا يمكن القول إذا كان توزيع الزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية لم يكشف عن أية منطقة لم تشهد تحضرا كاملا لقراهم وتحويلهم إلى مدن، فإن التوزيع على مستوى المحافظات قد كشف عن خلو ٦٧ محافظة من ظاهرة التحضر الممثلة في زيادة عدد المدن خلال الفترة المدروسة.

جدول (٧) التوزيع الجغرافي للزيادة في عدد المدن على مستوى المحافظات ١٩٩٢-٢٠١٠م

عدد المحافظات	%	الزيادة في عدد المدن بكل محافظة	جملة المدن	%
1	1.96	7	7	8.64
1	1.96	6	6	7.41
2	3.92	5	10	12.35
1	1.96	3	3	3.70
9	17.65	2	18	22.22
37	72.55	1	37	45.68
51	**100**	**جملة**	**81**	**100**
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS.				

يتفاوت توزيع الزيادة في عدد المدن من محافظة إلى أخرى، على الرغم من أن الزيادة قاصرة على ٥١ محافظة فقط، فكما يتضح من خلال جدول (٧) تسهم محافظة الطائف بمفردها بـ٧ مدن، أي ٨,٦٤% من إجمالي المدن التى زادت خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م، كما يسهم مقر إمارة منطقة القصيم بـ٦ مدن، أي ٧,٤١% من إجمالي المدن الجديدة، بينما تسهم كلا من محافظتي صامطة والإحساء بـ ٥ مدن، ومحافظة الخرج (٣ مدن)، ثم تسهم كل من محافظات خباش، رابغ، مقر إمارة منطقة مكة المكرمة، بيش، الدرب، صبيا، تبوك، حائل، القريات بمدينتين، أما بقية المحافظات وعددها ٣٧ محافظة فيسهم كل منهم بمدينة واحدة فقط .

مما يشير إلى أن ١٤ محافظة فقط تسهم بـ٤٤ مدينة، أي ٥٤,٣٢% من إجمالي عدد المدن التى زادت خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠م، بينما ٣٧ محافظة تسهم بـ٤٥,٦٨% من إجمالي عدد المدن التى زادت خلال نفس الفترة.

٢-٧-٣ الأهمية النسبية لزيادة عدد المدن على مستوى المحافظات:

مما هو جدير بالذكر أن التحضر الذي شهدته كثيرا من المحافظات ممثلا في زيادة عدد المدن بها كان على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لكثير من المحافظات، فقد ساعدت عملية التحضر من خلال زيادة عدد المدن على ميلاد ظاهرة المدينة للمرة الأولى بـ١٦ محافظة كانت خالية تمامًا من ظاهرة المدينة بتعداد ١٩٩٢م وأصبحت تتمتع بها من خلال: أما تحويل لقرية واحدة بكل محافظة منهم إلى مدينة كما هو الحال بمحافظات الغاط وثادق والشماسية وعيون الأجواء والأسياح والغزالة والشنان والحرث والعارضة والدائر والعيدابي والريث وحبونا والمندق، أو بارتقاء قريتين من قراهم إلى مدن كما هو الحال بمحافظتي الدرب وخباش كما يتضح من خلال جدول (٨).

جدول (٨) الأهمية النسبية لزيادة عدد المدن على مستوى المحافظات بالمملكة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠م

فئات الأهمية النسبية	عدد المحافظات	%
ميلاد المدينة للمرة الأولي	16	31.4
نسبة الزيادة في عدد المدن أكثر من ١٠٠%	7	13.7
نسبة الزيادة في عدد المدن أكثر من ٧٥-١٠٠%	15	29.4
نسبة الزيادة في عدد المدن أكثر من ٥٠-٧٥%	9	17.6
نسبة الزيادة في عدد المدن أكثر من ٢٥-٥٠%	2	3.9
نسبة الزيادة في عدد المدن أقل من ٢٥%	2	3.9
جملة	**51**	**100.0**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS.

في المقابل وصل عدد المحافظات التي شهدت زيادة عدد المدن فيها أكثرمن ١٠٠% إلى ٧ محافظات، بنسبة بلغت١٣,٧% من إجمالي المحافظات التى شهدت زيادة في عدد المدن وهي: الطائف (٣٥٠%)، مقر إمارة القصيم (٣٠٠%)، رابغ (٢٠٠%)، مقر إمارة حائل (٢٠٠%)، بيش (٢٠٠%)، القريات (٢٠٠%)، صامطة (١٦٦,٧%)، مما يشير إلى أن هذه المحافظات ومقرا الإمارتان قد تضاعف عدد المدن بهم أكثر من مرة خلال فترة الدراسة.

بينما وصل عدد المحافظات التي تتفاوت الزيادة في عدد مدنها من ٧٥ إلى ١٠٠%إلى ١٥محافظة، تمثلت في كل من: محافظة الدرعية، القويعية، الحناكية، الرس، النعيرية، الخفجي، أحد رفيدة، بيشة، محايل، بقعاء، صبيا، رفحاء، مقر إمارة

نجران، مقر إمارة مكة المكرمة، مقر إمارة تبوك، شكلت هذه المحافظات مجتمعة مع بعضها ما نسبته ٢٩,٤% من إجمالي المحافظات التى قد شهدت زيادة في عدد المدن.

كما أن الزيادة في عدد المدن تتفاوت بين٥٠-٧٤% في ٩ محافظات، شكلت ما يعادل ١٧,٦% من بين٥١ محافظة شهدت ظاهرة التحضر من خلال زيادة عدد المدن، وهي: الدوادمي، القنفذة، جدة، البكيرية ورياض الخبراء، حفر الباطن، مقر إمارة عسير، مقر إمارة الحدود الشمالية، أحد المسارحة، وأخيرا الخرج.

أما على صعيد نسبة الزيادة في عدد المدن المتفاوتة من ٢٥ إلى أقل من ٥٠%، فقد استقرت بمقر إمارة الجوف ومحافظة المجمعة، بنسبة بلغت ٣,٩% من إجمالي عدد المحافظات التى شهدت زيادة في عدد المدن.

أخيرا لا تزيد الأهمية النسبية لزيادة عدد المدن ببعض المحافظات عن ما هو أقل من ٢٥% كما هو الحال بمحافظتي: القطيف والإحساء، اللذان شكلا معا ٣,٩% من إجمالي زيادة عدد المدن على مستوى المحافظات بالمملكة خلال الفترة ١٩٩٢م – ٢٠١٠ م .

مما سبق يمكن القول أن أهمية التحضر من خلال زيادة عدد المدن في ٥١ محافظة كانت بشكل متفاوت من محافظة إلى أخرى كما يتضح من خلال خريطة (١٢)، فميلاد المدينة للمرةالأولى ظهر في ١٦ محافظة فقط، مما يعني أن هناك ١٦ محافظة كانت خالية من ظاهرة المدينة فيما مضى ثم أصبحت تنعم بوجود هذه الظاهر بسبب تحول القرى إلى مدن، بينما ٧ محافظات وصلت الزيادة فيعدد مدنها بكل منها أكثرمن ١٠٠%، ثم هناك ١٥ محافظة شهدت تفاوت في زيادة عدد المدن فيها بين ٧٥ إلى ما هو أقل من ١٠٠%، بعد ذلك المحافظات التي تتفاوت بين ٥٠ إلى ما هو أقل من ٧٥% فقد استقرت في ٩ محافظات، يليها المحافظات التي تتفاوت نسبة الزيادة بها بين أكثر من ٢٥ إلى ما هو أقل من ٥٠%، فقد بلغت محافظتين فقط، وهو نفس العدد من المحافظات التي شهدت زيادة المدن فيها بنسبة أقل من ٢٥%.

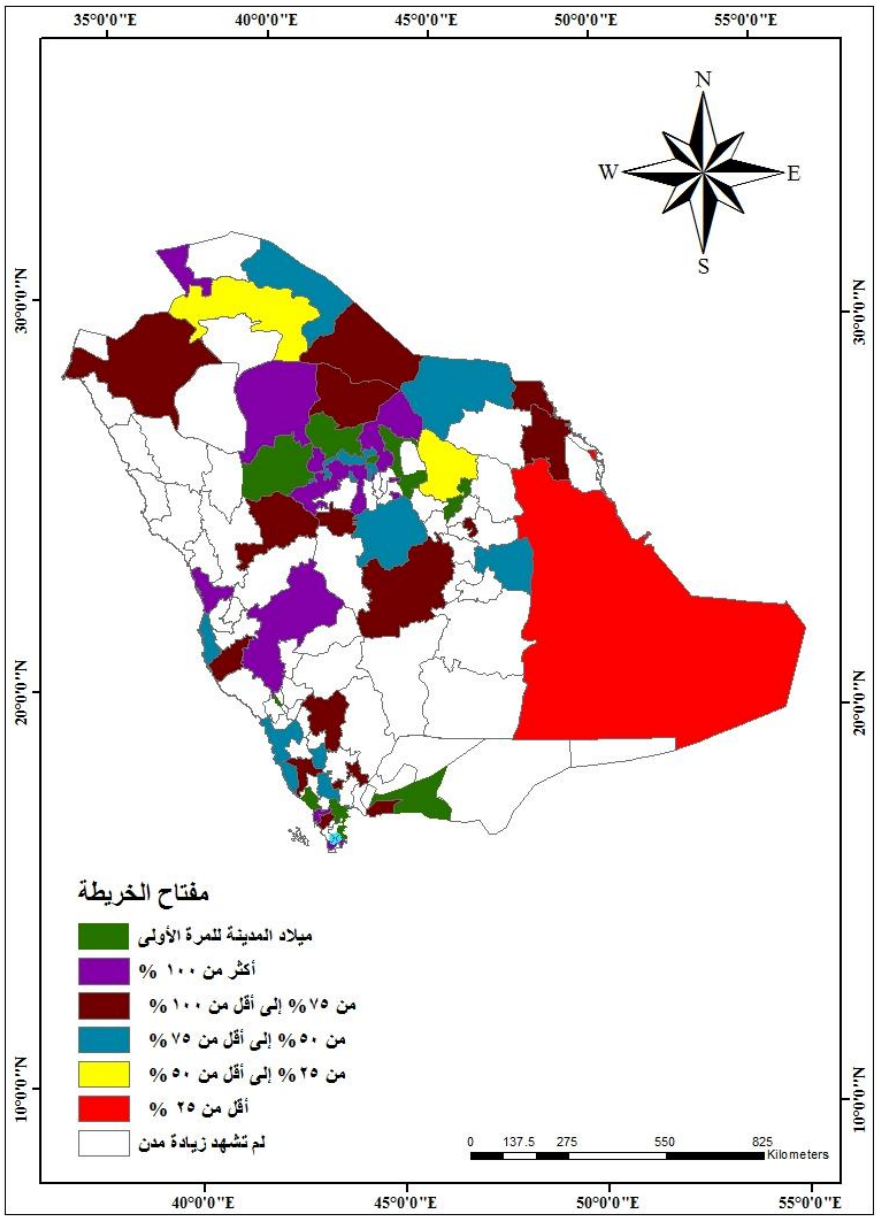

خريطة(١٢) الأهمية النسبية لزيادة عدد المدن على مستوى المحافظات ١٩٩٢م-٢٠١٠م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل قاعدة البيانات من خلال برنامج ARC-GIS

٢-٨ الدور المباشر لمراكز النمو في زيادة عدد المدن بالمحافظات :

إذا كانت مراكز النمو مسؤولة مباشرة عن تحضر ١٨ قرية وتحويلهم إلى مدن، أي تحضر ٢٢,٢٢% من إجمالي عدد المدن التى زادت خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠م، فإنها مسؤولة عن التحضر الكامل الممثل في زيادة عدد المدن لمحافظات الأسياح وعيون الجواء والشماسية والرس بالقصيم، ومحافظتي ثادق والغاط بالرياض، ومحافظتي العيدابي والدائربجازان، ومحافظتي الشنان وبقعاء بحائل، محافظة حبونا بنجران، ومقر إمارة منطقة نجران من خلال تحويل قرية المشعليه إلى مدينة، كذلك مقر إمارة منطقة الحدود الشمالية بعد تحويل جديدة عرعر إلى مدينة. مما يعني أن مراكز النمو مسؤولة عن ١٠٠% من التحضر بـ١٣ محافظة ومقر إمارة من ٥١ محافظة ومقر إمارة، أي في ٢٥,٥% من إجمالي المحافظات التى شهدت تحضر من خلال زيادة عدد المدن خلال الفترة المدروسة. لهذا يمكن القول إذا كانت ١٦ محافظة قد شهدت نشأة المدن بهم للمرة الأولى بعد تحويل قرية أو قريتين بكل منهم إلى مدينة، فأن مراكز النمو تعد المسؤولة عن التحضر الكامل بـ١٣محافظة ومقر إمارة منهم.

وبالطبع أسهمت مراكز النمو في تحضر محافظات أخرى لكن بنسب أقل من ١٠٠%، كما هو الحال بمحافظة الطائف بمنطقة مكة المكرمة، حيث زاد عدد المدن بمقدار ٧ مدن، منهن مدينتان كانتا قريتين رشحتا للعمل كمراكز نمو هما المويه وميسان. كذلك الأمر بالنسبة لمحافظة القريات بالجوف حيث شاهدت تحول اثنين من القري إلى مدن منهم واحدة فقط تعمل كمركز نمو محلي وهي مدينة العيساويَّة، أيضا مقر إمارة منطقة حائل التى تحضر بها قريتان جُبَّة والقاعِد، مع ذلك الأولى هي التى تعمل فقط كمركز نمو، حيث أصبحت مركز نمو إقليمي. على العكس بالنسبة لمحافظات أخرى ومقرات مناطق إدارية أخربكما هو الحال بالنسبة لمقر إمارة منطقة القصيم التى شهدت زيادة في عدد المدن من مدينتين إلى ٨ مدن ومع ذلك ولا واحدة منهم تعمل كمراكز نمو.مما يشير في النهاية أن نسبة مساهمة مراكز النمو في تحضر المحافظات بالمملكة عن طريق زيادة عدد المدن تراوحت بين صفر و١٠٠%.

في النهاية: إذا كان معالجة أثر مراكز النمو في زيادة عدد المدن قد أثبتت أن لها:

- أثرغير مباشر في زيادة عدد المدن بمقدار ٦٣ مدينة ؛
- وأثر مباشر في تحول ١٨ قرية إلى مدينة ؛
- والتحضر بـ ٥١ محافظة من ١١٨ محافظة بالمملكة ؛
- والتحضر الكامل لـ١٣ محافظات من ٥١ محافظة ؛
- والتحضر بنسب تتراوح بين صفر إلى أقل من ١٠٠% (٣٨ محافظة)؛

فكيف يمكن إثبات أن التنمية الإقليمية عن طريق مراكز النمو قد أثرت في تحضر بقية المحافظات (٦٧ محافظة) ؟ مما لا شك فيه أن الوجه الأخر للتحضر ألا وهو زيادة عدد سكان المدن يمكن أن يكون الحل للكشف عن أثر مراكز النمو في التحضر، من هنا يمكن معالجة أثر مراكز النمو في زيادة عدد سكان المدن في بحث أخر.

رابعا: الخاتمة

٦-١ نتائج الرسالة:

بعد أن تمت معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً ، وبعد تفسير نتائج هذه الدراسة، توصل الباحث إلى أن هناك تأثير مباشر وغير مباشر لمراكز النمو على ظاهرة المدينة في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي ملخص نتائج الدراسة :

لقد اتسم توزيع مراكز النمو على مستوى المناطق الإدارية بالتوزيع غير المتوازن . تقع مراكز النمو الوطنية بمقرات المناطق الإدارية و عواصم بعض المحافظات من فئة (أ)، بينما تتوزع مراكز النمو الإقليمية في المحافظات من فئتي (أ) و(ب) معًا، أما مراكز النمو المحلية فهي عبارة عن محلات عمرانية أوسع انتشارًا من النمطين السابقين وأكثرعددًا ولكنها مع ذلك غير متوازنة في توزيعها أيضا، مما يشير إلى عدم التوازن في توزيع مراكز النمو سواء الوطنية أو الإقليمية أو المحلية .

إن عدد مراكز النمو التي اعتمدت عليها المملكة لنشر التنمية الإقليمية أقل من عدد المدن، ومع ذلك استعانت مراكز النمو بمحلات عمرانية ريفية، حيث ساهمت القرى بما يعادل ٢٢,٩٦% من إجمالي مراكزالنمو بالمملكة، مما يشير إلى أن هناك مدن كانت محرومة من هذه المراكز، وكانت على النقيض بعض القرى تتمتع بهم.

شهدت المملكة العربية السعودية تحضرًا كبيرًا خلال الفترةمن ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م، يعبر عن هذا التحضر بزيادة عدد المدن بنسبة تقدر بنحو ٤٩,٣٩% من إجمالي المدن عام ١٩٩٢م . مما يُعني أن عدد المدن كان يزيد في المملكة بمقدار ٤,٥ مدينة سنويًا خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠م.

أول وثان أثرمباشرلمراكزالنموعلى التحضربالمملكة العربية السعودية، كان على مستوى مراكز النمو الإقليمية فقد شهدت تحضر قريتان و تحويلهما، بينما عدد المدن التي تعمل كمراكز نمو محلية قد زاد إلى ١٦ مدينة خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٠ م .

إن توزيع الزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية لم يكشف عن أية منطقة لم تشهد تحضرا، لكن التوزيع على مستوى المحافظات قد كشف عن خلو ٦٧ محافظة من ظاهرة التحضر الممثلة في زيادة عدد المدن، حيث اقتصرت الزيادة في عدد المدن على ٤٣,٢٢% من جملة محافظات المملكة العربية السعودية .

لقد شهدت قائمة المدن في المملكة خلال ١٨ عاما فقط، زيادة تقدر بثلث عدد المدن عام ٢٠١٠م. يتفاوت توزيع الزيادة في عدد المدن من محافظة إلى أخرى، لقد أسهمت ١٤ محافظة بـ٥٤,٣٢% من إجمالي عدد المدن التي زادت خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠م، بينما ٣٧ محافظة شاركت ب ـ ٤٥,٦٨% من إجمالي عدد المدن التي زادت خلال نفس الفترة .

أثبتت مراكز النمو أن لها أثرمباشر في زيادة عدد المدن عن طرق تحول ١٨ قرية إلى مدينة من جهة، و التحضرالكامل لـ١٣ محافظات من ٥١ محافظة، و التحضر بنسب تتراوح بين صفر إلى أقل من ١٠٠% في ٣٨ محافظة من جهة أخرى من خلال زيادة عدد المدن خلال الفترة المدروسة.

٦-٢ التوصيات .

ضرورية العمل على إيجاد التوازن في التوزيع المكاني لمراكز النمو سواء الوطنية أو الإقليمية أو المحلية بما يخدم الأهداف المرسومة من قبل المهتمين بالتنمية الإقليمية لوجود مثل هذه المراكز.

يجب عدم تحميل المحلات العمرانية الريفية أكبر من طاقتها فاعتماد المملكة عليها لنشر التنمية الإقليمية قد يفقدها الكثير من السيطرة على مشاريعها وخططها بسبب صغرها الحجمي عند مقارنتها بالمدن، فيجب إيجاد بديل مناسب لتلك المحلات الريفية.

إذا ما أردنا الوصول إلى نتائج حقيقية وواقعية في دراستنا لظاهرة التحضر في المملكة لابد من دراستها على مستوى المحافظات ومما أكد ذلك توزيع الزيادة في عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية لم يكشف عن أية منطقة لم تشهد تحضرا ، لكن التوزيع على مستوى المحافظات قد كشف عن العكس تماماً.

يجب الوصول إلى حلول من شأنها تقليص التفاوت في توزيع الزيادة في عدد المدن من محافظة إلى أخرى، حيث توصلت الدراسة إلى أن ١٤ محافظة قد أسهمت بـ ٥٤,٣٢-% من المدن الزائدة وهو ما يدل على خلال واضح في توزيع هذه المدن على مستوى الدولة.

يجب تفعيل برنامج التخطيط الإقليمي بالمملكة العربية السعودية بشكل أكبر بما يواكب تطلعات المملكة المستقبلية والمتمثلة في رؤية ٢٠٣٠م والتي تهدف إلى المساواة في توزيع التنمية بكافة أشكالها على جميع المناطق الإدارية.

٦-٣ المراجع.

١- **الجابري، نزهة يقضان (٢٠٠٨م): التحضر في المملكة العربية السعودية،مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مجلد ٢٠، العدد ٢.**

٢- الجار الله، أحمد (1996م): تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية المعادلة المعدلة لقاعدة الرتبة والحجم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٥٥، ص-ص:107-78.
٣- الجار الله، أحمد (2000م): نحو تعريف إجرائي للمناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية،الجمعية الجغرافية الكويتية.
٤- الجخيدب، مساعد بن عبدالرحمن (١٤٣٠ه): « مدى توازن الكتل العمرانية مع المساحات المتاحة لنمو المدن السعودية الرئيسية»، جامعة الكويت ، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا، ص: 4.
٥- جريدة الإحساء نيوز، ٢٠١١/٨/٢٥م.
٦- جريدةالرياض (العدد ١٤٢١٩)، ٢٠٠٧/٥/٣٠م.
٧- جريدةالرياض،العدد ١٤٢٠٥)، ٢٠٠٧/٠٥/١٦م.
٨- جريدة اليوم، ٢٠٠٣/٠٤/٠٥م.
٩- الخريف، رشود محمد (1998م):التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود رقم ٦٩.
١٠- الخريف، رشود محمد (2007م): التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1974-2004)، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
١١- الربدي، محمد صالح (٢٠٠٥م): دراسات في سكان المملكة العربية السعودية – المصادر والمعلومات والبيانات السكانية، الرياض، ص-ص:311-340.
١٢- السرياني،محمد صالح(١٤٠٨ه): تعريف المدينة،مجلة البلديات، العدد١٢، الرياض.
١٣- سلامة، عاطف حافظ (١٩٩٣م): « التحضر بالقليوبية خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٨٦م، قسم جغرافيا، كلية الآداب »، جامعة المنوفية.
١٤- سلامة، عاطف حافظ (٢٠٠٦م): « الحيز العمراني وإشكالية التحضر بمحافظة الغربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين »، المجلة الجغرافية العربية، العدد التاسع والسبعون.١٠

١٥- سلامة، عاطف حافظ (٢٠١١م): « نظم المعلومات الجغرافية بين الطبوغرافيا والتعمير الحضري بالمملكة العربية السعودية »، المجلة الجغرافية العربية، العدد السابع والخمسون.
١٦- العقيلي، محمود بن سليمان (٢٠٠٩م):«مراكز النمو ودورها في التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية »، الشبكة الدولية للمعلومات.
١٧- العنقري،خالد محمد (١٩٨٧م): أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية، دراسة المدينة والحجم،انتشارها وتركيبها الداخلي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
١٨- العنيزان،عبداللهصالح (٢٠١٢م): المملكةالعربيةالسعودية حقائق وأرقام – الطبعة الأولى،الرياض،ص-ص: ١٦-١٧.
١٩- الغامدي، عبدالله احمد (١٩٩٢م): التوزيع الإقليمي للمدن السعودية عام١٤١٣هـ،١٩٩٢م، الدارة ، المملكة العربية السعودية، ص-ص 100-112.
٢٠- فدعق، طارق (١٩٩٢م): (تحديات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية)، ص35.
٢١- مصيلحي، فتحي محمد (٢٠٠٠م): (جغرافية المدن - الإطار النظري وتطبيقات عربية)، القاهرة، 608 صفحة.
٢٢- مكي، محمد شوقي (1415ه): العلاقة بين مراحل التحضر ومراحل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى،المجلد ٨ ، العدد ١٠ ، ص-ص:11-65.
٢٣- مكي، محمد شوقي (1407ه): التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية، انتشارها وتركيبها الداخلي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص-ص: 67-91.
٢٤- النفاعي، خالد بن مطلق (١٤٢٧ه): « مراكز النمو وعملية التخطيط الإقليمي في لمملكة العربية السعودية » ص- ص 34-60.
٢٥- الهيئة العامة للإحصاء،النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن (1992م).
٢٦- الهيئة العامة للإحصاء،النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن (2010م).
٢٧- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥ه).
٢٨- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠ه).

٢٩- .WWW@WIKIPEDIA.COM